مستقبل المواطنة بعد ثورة 25 يناير: بحث علي عينة من المصريين

أمل عبد الفتاح عطوه شمس

الملخص

يهدف البحث إلى: التعرف على الصورة الذهنية لمصطلحي الثورة والمواطنة، والتعرف على رأي عينة من المصريين في بعض القضايا: (الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية) المرتبطة بالمواطنة، بهدف استشراف مستقبل "المواطنة" للمصريين بعد ثورة 25 يناير.

ترجع أهمية البحث إلى كونهِ يأتي في مرحلة إعادة بناء "مصر الجديدة" بعد الثورة، بما يضمن الاقتراب –قدر الإمكان– من تحقيق المواطنة بمظاهرها المتعددة "الحقوق والواجبات والمسئوليات والمشاركة في المجتمع"، ما يضفي أهمية خاصة علي البحث في هذه الفترة، مع التأكيد على وظيفة "تنبؤ البحث الاجتماعي"، والبناء علي "الوصف والتفسير والتحليل"، بعد الثورة كأساس للتعايش البناءّ في مجتمع يسعي للتنمية بكل أطيافه، دون إهمال أو تهميش.

ينطلق البحث من ثلاثة موجهات تنظيرية، هي: (دولة ضعيفة): تنازلت عن الكثير من أدوارها طواعية أو رغما عنها، لصالح الرأسمالية والرأسماليين عالميا ومحلياً، مما جعل بعض مواطنيه يعانون من التهميش.، و(المواطنة المفقودة): نتيجة سياسات التنمية القائمة علي مشروعات أشبه بالجيوب التكنولوجية جعلت المواطنين يعانون الاغتراب وانتشار "الفساد" مما فجر الثورة المصرية" كمحاولة لاستعادة؛ المواطن للمواطن.، و(الثورة المنشودة): التي قامت في "25 يناير 2011م"، نتيجة "مشهد التوريث" في مصر، والفساد، وزيادة معدلات البطالة، ومشاكل انتخابات 2010م، وغلاء الأسعار، وغياب العدالة الاجتماعية في توزيع الأجور، وسيطرت رجال الأعمال علي الاقتصاد والسياسة، اشتعلت الثورة كمحاولة لنقد ونقض التعاقد السابق، الذي عمل علي تهميش المواطن المصري، سعيا لـــــــــ (تعاقد اجتماعي جديد) يضمن كرامة المواطن؛ برفع (شعار الثورة): "عيش–حرية–كرامة إنسانية".

اتخذ البحث من منهج المسح الاجتماعي بالعينة أسلوباً له، جمع بين الأسلوبين الكمي والكيفي، وقامت الباحثة بمقابلة 611 مشارك في البحث بإستخدام إسلوب (كرة الثلج) لتطبيق "دليل المقابلة"، وإجراء المناقشات العامة. واستعانت الباحثة ببرنامج SPSS لتحليل البيانات الكمية الواردة في الأسئلة (المغلقة) في دليل المقابلة، إضافة للأسلوب الوصفي التحليلي في تحليل "استجابات– الأسئلة المفتوحة"، واستغرق البحث الفترة من: (أبريل 2013م– ديسمبر 2014م)، وأجري البحث في منطقة (إمبابة) في الأحياء التالية: عزبة الصعايدة، وميت عقبة، وترعة السواحل، وشارع بصراوي، شارع الوحدة، وبعض القرى: (الكوم الأحمر وبشتيل والوراق والبراجيل وقرية ناهيا بكرداسة).

تبين من البحث الميداني: أن الصورة الذهنية للمواطنة: تعني "الحقوق والواجبات".، والثورة: تعني "تغيير للحصول على الحقوق وتحسين الظروف".، كانت مشكلة الدروس الخصوصية في أول مشكلات المواطنين ثم مشكلة القمامة ثم مشكلة مياة الشرب ثم مشكلة عدم وجود فرص عمل ثم مشكلة ضعف الدخل ومشكلة الحد الأدنى والحد الأقصى. كان الحق في الحصول على دخل مناسب وعمل مشاريع أول الحقوق التي نادي الناس بالحصول عليها. أما واجبات المواطن: كانت خدمة البلد وحل المشكلات واتقان العمل والتعليم. يمكن تحاشي المشكلات مستقبلا، بتوفير فرص عمل والمشاركة الشعبية بين الأهالي في حل المشكلات، كما أن المشروعات التي يمكن أن تحسن أوضاع المواطن، هي: المشروعات الصغيرة والمشاريع القومية الكبرى.

The Future of Citizenship after the 25 th of January Revolution:A research on a Sample of Egyptians

Amal Shams

Abstract

The research aims at recognizing the mental image for the concepts of Revolution and Citizenship, and recognizing the opinion of a sample of Egyptians on some economical, social, Political and environmental issues related to citizenship. The aim is to be acquainted with the future of citizenship after the 25th of January.

The importance of the research is due to the fact that it comes in the phase of reconstruction of ' new ' Egypt following the revolution, approaching-to the extent possible-of the multiple manifestations of citizenship:' rights and duties and responsibilities and participation in society. This gives a special importance to this research in this period, with the emphasis on the function of ' social search ' prediction, building on the ' description, interpretation and analysis ', after the revolution as the basis for constructive coexistence in society that seeks development in all sectors, without neglecting or marginalizing.

The search stems from three assumptions: (weak State): waived many roles voluntarily or involuntarily, in favor of capitalism and capitalists globally and locally, making some citizens suffer from marginalization, and (citizen lost). The development policies based on projects like technological pockets made citizens suffer the alienation and widespread of' corruption, sparking the revolution ' as an attempt to restore his actual citizenship. The desired Revolution in ' January 25, 2011 sparked as a result of the inheritance scene in Egypt, corruption, and increasing unemployment, the problems of 2010 elections, high prices, and absence of Social justice in the distribution of wages. In addition to businessmen who dominated the economy and politics. The revolution was waged as an attempt to criticize and monetize the former contract, which worked to marginalize the Egyptian citizen in favor for (the new social contract) that guarantees citizens ' dignitg through the motto of the revolution: ' live-freedom-human dignity

The Search took social survey methodology sample method, combining quantitative and qualitative methods. The researcher interviewed 611 participants using snowball method for applying interview guide, and public discussions. The researcher used SPSS software to analyze quantitative data contained in closed questions in the corresponding directory, in addition to a descriptive analytical method in the analysis of ' open questions ' responses . The search took from: (July 2013-June 2014), and conducted research in the areas of (the Imbaba) in the following neighborhoods: Ezbet alsaaidh, Mitt, and coastal Canal, St. Mark's, Al Wahda Street, and some villages: (KOM Al-Ahmar webshtil and walbragil and the village of waraq Nahya kerdasa

The field study shows that the mental image of citizenship means: rights and duties , and the revolution means change for rights and improving conditions. The problem of private lessons was one the first citizens ' problems, then the problem of garbage and then drinking problem then the of lack of jobs and then the problem of income of minimum and maximum. The right to obtain an adequate income and work projects are of the important rights which people call for. Moreover, The duties of the citizens are: the service of the country and solving problems , mastering work and education. Future problems can be avoided by providing jobs and popular participation among people in solving problems, and to projects that can improve the situation of the citizen : small and great national projects

.

موضوع البحث وإشكاليته:

يتجدد طرح (سؤال المواطنة: من حيث الحقوق والواجبات) دائما في كل عصر؛ لأن حقوق وواجبات المواطنة تُوجد لتلبية "حاجات إنسانية"، وهذه الحاجات متجددة.، مما يجعل "المواطنة" دينامية وفي حراك دائم مع الأفراد والمجتمعات في كافة العصور.

لكن: يبرز "سؤال المواطنة" دائما عند معالجة أي "بعد" من أبعاد التنمية بالمفهوم الإنساني الشامل ومشاريع الإصلاح والتطوير بصفة عامة[1]، والسؤال عن الحقوق والواجبات والمسئوليات.....الخ، خاصة أوقات التغيرات والتحولات، التي لا يُعرف إلي أي مدي يمكن أن تؤثر أو تهدد "المواطن" في تعاقداته "المتخيلة" مع المواطنين الآخرين من جهة، والمواطن والحاكم والحكومة من جهة ثانية في مراحل سابقة.

تاريخيا؛ تأكدت العلاقة بين الثورات من جهة و"المواطنة" من جهة أخري؛ بطرح أسئلة؛ "المواطن والمواطنة" بعد الثورة الفرنسية عام(1789م).

في مصر؛ بدأت ثورة للبحث عن حقوق "المواطنة" ، وكانت الثورة محاولة لإعادة ترسيم العلاقة بين المواطنين والوطن و"المسيطرين فيه": بعد فترة "غربة" تنازل فيها المواطن طواعية أو كرها عن كثير من حقوقه؛ وهو ما فسر "المظاهرات الفئوية" التي خرجت تنادي أين "حقوقنا" دون الحديث عن "ها هي واجباتنا".

إنهار النظام الحاكم، وبحث المجتمع عن أصول "تعاقد فاعلة" ليست لمجرد البقاء وإنما للاستقرار والإصلاح والتنمية، بما يُفَعِلّ حقوق جميع المواطنين في المجتمع، وبالتالي واجباتهم، وهما معا يشكلا أسس تنمية مصر الجديدة.

ومن هنا نبعت إشكالية البحث:

كيف يمكن أن تكون الثورة قاعدة لمواطنة أكثر فاعلية" في مصر مستقبلا، بعد ثورة 25 يناير؟

أولاً الإستراتيجية النظرية للبحث، وتشمل:

1 أهداف البحث:

- التعرف على الصورة الذهنية لمصطلحي الثورة والمواطنة.
- التعرف على رأي عينة من المصريين في بعض القضايا: (الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية) المرتبطة بالمواطنة.
- استشراف مستقبل "المواطنة" للمصريين بعد ثورة 25 يناير.

2 أهمية البحث:

- يأتي البحث في مرحلة إعادة بناء "مصر الجديدة" بعد الثورة، بما يضمن الاقتراب –قدر الإمكان– من تحقيق المواطنة بمظاهرها المتعددة "الحقوق والواجبات والمسئوليات والمشاركة في المجتمع"، ما يضفي أهمية خاصة علي البحث في هذه الفترة الحاسمة.
- يؤكد البحث علي ان وظيفة "التنبؤ" تعد ثمرة البحث الاجتماعي، للتعامل مع

المستقبل بطريقة علمية، والبناء علي "الوصف والتفسير والتحليل"، و"المواطنة الفعالة" بعد الثورة كأساس للتعايش البناءّ في مجتمع يسعي للتنمية بكل أطيافه، دون إهمال أو تهميش.

3 تساؤلات البحث: يدور البحث حول أسئلة رئيسة، وهي:

– ما هي الصورة الذهنية عن المواطنة والثورة عند المبحوثين؟
– ما هي حقوق وواجبات المواطن: (الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية) من وجهة نظر المبحوثين؟
– كيف سيكون مستقبل "المواطنة" بعد ثورة 25 يناير من وجهة نظر المبحوثين؟

4 الأساليب المنهجية ومصادر البيانات وأدوات الحصول عليها، وهي:

– منهج المسح الاجتماعي بالعينة.
– استعانت الباحثة ببرنامج SPSS لتحليل البيانات الكمية في الأسئلة (المغلقة) في دليل المقابلة، نظراً لكثرة عدد العينة.
– "دليل المقابلة"؛ وطُبِّقَ علي عينة البحث؛ وتكون دليل المقابلة من عدد من الأسئلة المغلقة والمفتوحة".
– استعانت الباحثة بالمنهج الوصفي التحليلي لتحليل البيانات في "الأسئلة المفتوحة" في دليل المقابلة، فأسلوب التحليل الكيفي يعد أكثر قدرة علي الوصف والتحليل من مجرد عرض (النسب والأرقام) المعتمدة علي التحليلات الكمية المضللة أحيانا.
– أسلوب المقابلة: تم اختيار "المقابلة" لأنها تتيح للباحث الاحتكاك المباشر مع أفراد العينة وهو ما يخلق ثقة متبادلة تساعد المبحوثين علي التوسع في الحديث.
– المناقشات العامة مع عينة البحث.
– تمت الإستعانة بإسلوب (كرة الثلج) في مقابلة المبحوثين لتطبيق "دليل المقابلة".

5 مجالات البحث:

– المجال البشري: تم تطبيق البحث على (611) مبحوث ومبحوثة من المترددين على جمعية "مؤسسة المرأة بإمبابة".
– المجال الزمني: استغرق البحث الفترة من: (أبريل 2013م– ديسمبر 2014م)
– المجال الجغرافي: تم إجراء البحث في منطقة (إمبابة) [2]التي تقع في شمال محافظة "الجيزة" على الجانب الغربي من نهر النيل.، وهي تتبع (القاهرة الكبرى: القاهرة، الجيزة، والقليوبية).، ويتبع "إمبابة" عدة أحياء (مناطق حضرية)، وعدة قرى (مناطق ريفية).، وكان المبحوثين ينتمون إلى الأحياء التالية:(عزبة الصعايدة، وميت عقبة، وترعة السواحل، وشارع بصراوي، شارع الوحدة..الخ)، وبعض القرى، مثل: (الكوم الأحمر وبشتيل والوراق والبراجيل وقرية ناهيا بكرداسة).

6 مصطلحات البحث: "المواطنة– الثورة"

أ "المواطنة" Citizenship: من الاصطلاح إلي التفعيل:

المواطنة؛ من المصطلحات التي يدور حولها جدل دائم، لذا يصعب تعريفها

"بطريقة جامعة مانعة"، لاختلاف المصطلح تبعا للزاوية التي نتناولها منه، وتبعا لهوية من يتحدث عنه، وللوقت الذي تُطرح فيه علي مائدة النقاش.

المواطنة والحقوق: تعد حاجات البشر الأساس الأول لحقوقهم، ومع تطور الزمن تتزايد الحاجات ومن ثم تتسع الحقوق، وتعرف المواطنة بالرجوع للحقوق؛ فيقال: "المواطنة هي امتلاك وممارسة حقوق أساسية مثل الحق في الحرية والحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية كالحق في الرعاية الصحية والحق في العمل والعيش في بيئة نظيفة...الخ[3].

وهو ما يسوقنا للحديث عن ركائز للمواطنة، للخروج من دائرة التنظير مع "أهميته" لدائرة الممارسة مع "ضرورتها" لتحقيق التنمية لأي دولة: ينبغي التأكيد أن "ركائز المواطنة" تؤسس لبناء عضوي واحد؛ تدعم كل ركيزة فيه باقي الركائز الأخرى، للوصول "لمواطنة فاعلة في مجتمع متنامي"، يتميز فيه الفرد بالفاعلية والمشاركة، وللمواطنة عدة ركائز تنطلق من الأبعاد التالية هي: البعد المكاني، والبعد المعرفي، والبعد الاجتماعي- الثقافي، و"البُعد التربوي، والبُعد الأخلاقي، والبُعد السياسي-القانوني وبُعدّ الممارسة العملية، وتفصيلها كالتالي:

- " البعد المكاني" كركيزة للمواطنة: المكان هو الإطار المادي الذي يعيش فيه المواطن، أي البيئة المحلية، وتكون أولى درجات المواطنة الانتماء إلي إقليم أو بلد معين أو مدينة كما الاشتقاق اليوناني: Polis، والاشتقاق الإنجليزي (City)، والاشتقاق الفرنسي (Cité)، بمعنى المقاطعة أو المدينة، والإقامة والانتماء لدولة قومية، ما يميز المواطنين عن الغرباء؛ بمعني المواطنة الفعلية substantive "داخلية أصلية"، والأخرى المواطنة الشكلية formal "مكتسبة غير أصيلة"[4]. ولا يختلف الأمر كثيراً في اللغة العربية ورد في "لسان العرب" أن مفهوم المواطنة: مأخوذه من الوطن والوطن في اللغة محل الإنسان، الأصل اللغوي لها هو وطن ووطن بالمكان-تساوي يطن وطنا- أي أقام به وأوطن البلد اتخذه وطنا، ويشير إلى المنزل يقيم فيه الإنسان، فهو وطنه ومحله، والوطن مكان إقامة الإنسان ولد به أم لم يولد. وأصل المواطنة اللغوي اسم مفعول من الوطن الذي هو بقعة من الأرض التي ينشأ فيها الإنسان ويعيش.[5]

- "**البُعد المعرفي" كركيزة للمواطنة:** تمثل المعرفة عنصراً أساسيا في توعية المواطن بحياته وحقوقه وواجباته، وهو ما تسعى إليه مؤسسات المجتمع، ولا يعني ذلك أن "الأمي غير المتعلم" ليس مواطناً له حقوق وعليه واجبات ويتحمل مسؤولياته ويدين بالولاء للوطن، وإنما تعد المعرفة ركيزة أساسية لبناء مهارات وكفاءات المواطن "الفاعل" في مجتمعه.

- "**البُعد الاجتماعي- الثقافي" كركيزة للمواطنة؛** تشكل عضوية الأفراد في المجتمع، وتبادل الاهتمامات بينهم لتحقيق رفاهية المجتمع، والقدرة على العطاء لتحقيق مزيد من استقرار المجتمع وتطوره[6] أساس المواطنة، والمواطنة تبدو كقيمة (اجتماعية- معيارية)، تهدف إلي توعية الفرد بحقوقه وواجباته الإنسانية، وتنمية قدراته علي المشاركة الفعالة في بناء المجتمع والمؤسسات وتكوين اتجاهات ايجابية نحو الذات والآخرين، وتَمَثّل مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان، والانفتاح علي

الثقافات العالمية[7].

وتطون البداية من "غرس السلوك الاجتماعي المرغوب حسب قيم المجتمع، لإعداد المواطن الصالح[8]"، فليس صحيحا أن مبدأ المواطنة ذو طبيعة قانونية دستورية محضة، بل يبزغ ثمرة لحركة تقوم بها "الجماعة" لإستخلاص حقوقها. هذه الحركة يقوم بها أشخاص أحياء، بينهم علاقات اجتماعية حية ومن ثم ضرورة التلاحم الحميم والمشاعر والارتباطات الراقية. هذا كله يمثل الأرض الطيبة التي تمتد فيها جذور المبدأ[9].

- "**البُعد التربوي**" **كركيزة للمواطنة**"؛ لا تظهر المواطنة فجأة عند "المواطنين" وإنما تُكتسب من خلال عملية التطبيع "التنشئة الاجتماعية" Socialization، حيث يُنشئ الطفل–المواطن، على الحقوق التي تلبي احتياجاته برضا المجتمع، كما يحدد المجتمع الواجبات التي يجب على المواطن فعلها بداية من كونه واعياً بها– متطبعاً ومتمثلاً لها اجتماعيا، ثم بالتالي يمارسها وجوديا، ككائن اجتماعي. لكن عادة ما تُطرح "المواطنة" في إطار الحياة السياسية، بينما يُفترض طرحها في إطار التربية والتنشئة الاجتماعية، ثم يأتي تفعيلها على المستوى السياسي لاحقا.

- "**بُعد الممارسة العملية**" **كركيزة للمواطنة**؛ المواطنة هي تراكم للممارسات وليست مجرد أفكار أو شعارات. تتحقق المواطنة الفاعلة؛ حين تزدهر فضائل المواطنين، هنا تتراجع مؤسسات الدولة بما لديها من تكليفات يخولها لها القانون، مما يُحَوّل الديمقراطية إلي تنظيم ذاتي حر للمواطنين. يؤكد العلم أن ثمة تنظيما ذاتياً ناجحا للمجتمع، يظهر حينما تقوم الذات– "المواطنة"، علي تنظيمه، ويحقق المواطنون مأربهم في الكيان العام في توافق وتطابق مع ما يسهمون به بأنفسهم في هذا الكيان، ما يجعلنا نتحدث عن أسباب تتسم بأصالة أخلاقية، وأسباب برجماتية حصيفة[10] للمواطنة، وليس مجرد مبادئ أو شعارات.

وتبدو الدلالة الموضوعية للمواطنة في حركة الإنسان/ المواطن اليومية في الواقع الاجتماعي/ الوطن. حيث حملت الفعل والممارسة الحية للمواطن من خلال ما يقوم به من أفعال وممارسات في المجالات: (الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية) كافة، أي "المشاركة"، إذن فالمواطنة ليست قيمة مجردة، وإنما هي ممارسة حية يمارسها الإنسان: المواطن على أرض الواقع (الوطن)[11].

وفي تمتع كل المواطنين بالحقوق نفسها ووفائهم بالإلتزامات نفسها، وخضوعهم للقوانين نفسها دون أي اعتبار للانتماء لجماعة عرقية أو تاريخية أو دين، أو امتلاكهم لأي ميزات اجتماعية أو اقتصادية أخرى فهم جميعا يتساوون كمواطنين يمارسون حياتهم في وطنهم؟، هنا تبدو المواطنة كتعبير عن حركة الإنسان اليومية مشاركاً ومناضلاً من أجل حقوقه بأبعادها المدنية والاجتماعية والثقافية على قاعدة المساواة مع الآخرين دون تمييز[12].

- "**البُعد الأخلاقي**" **كركيزة للمواطنة:** يشكل ازدهار "فضائل المواطنين الأخلاقية"، مصادر عامة يستخدمها المواطنون لتحقيق مصالحهم الشخصية، ولن يُنظر

لسلطات المجتمع كسلطة عليا دون فضائل المواطنين الأخلاقية.

كما أن البشر لن يُنظر إليهم "كمواطنين–رعايا"، كما في "المفهوم الدستوري"، وإنما سيتحولون إلي "مواطنين–حقيقيين"يشاركون بإيجابية في تشكيل كيانهم المجتمعي، مما يجعل المؤسسات السياسية وأصحاب المناصب الرسمية غير محتكرين للسلطة، وبالتالي يتقاسمون مجال العمل السياسي مع المواطنين13 الفاعلين.

– **البُعد السياسي–القانوني كركيزة للمواطنة:** أختزل "مصطلح المواطنة" إلى حد كبير بالتركيز على البعد السياسي والمشاركة السياسية، حتى أُهملت الأبعاد الأخرى. عند النظر للمواطنة انطلاقاً من البعد السياسي– القانوني، تُطرح عدة قضايا:

1 بالنظر للمواطنة "كعضوية في جماعة سياسية"؛ يتم تناول قضايا الهوية والولاء والانتماء، والالتزام السياسي وعلاقة الفرد بالجماعة ومنظومة القيم الحاكمة لتلك الرابطة.

2 بالنظر للمواطنة كـــــ"مركزًا قانوني؛ يتم تناول علاقة الفرد بالدولة والرابطة القانونية والتمثيل السياسي والمسئولية السياسية.

3 بالنظر للمواطنة "كمركز سياسي": تُستدعي قضايا الحريات والحقوق والمشاركة السياسية والديمقراطية، ويصبح رصد "معنى المواطنة" رصد للتحول في مكوناته وعلاقته بالمفاهيم الأخرى، وتجلياته في الواقع ومؤشرات دراسته، كالنظر في تحولات المراكز القانونية لقطاعات كانت محجوبة عن المشاركة السياسية ولم تتمتع بالمواطنة الكاملة مثل المرأة والأقليات الدينية، هنا يكون النزوع إلى إعطاء المفهوم دلالة "وجودية"، في ظل إعادة تعريف السياسة و"الدولة" باعتبارها ممارسة الحرية والوجود الإنساني في **المجال العام** لا باعتبارها علم السلطة أو القوة، ما يُكسب مفهوم المواطنة ومفهوم السياسة – معًا– دلالة وجودية فردية[14].

ومما سبق كان تعريف "المواطنة" في قاموس علم الاجتماع بأنها: (مكانة أو علاقة اجتماعية تقوم بين فرد طبيعي ومجتمع سياسي (دولة)، ومن خلال هذه العلاقة يقدم الطرف الأول الولاء، ويتولى الطرف الثاني الحماية، وتتحدد هذه العلاقة بين *الفرد والدولة عن طريق القانون)[15]. هنا يكون وجود نظام ديمقراطي يحقق التعددية الحزبية والسياسية والإقرار بحقوق الإنسان "المتعارف عليها عالمياً" شروطاً أساسية لمجتمع المواطنة، وهو ما جعل (روبرت دال) في كتابه "الديمقراطية" يُطلق عليها "الديمقراطية المتضامنة" التي تتضمن حقوق التصويت في إطار انتخابات حرة أو الترشيح لوظيفة بالانتخاب، وحرية التعبير والمشاركة في منظمات سياسية مستقلة، وحق الوصول إلى مصادر مستقلة للمعلومات وحقوق الحريات الأخرى والفرص التي قد تكون لازمة للعمل الفعال للمؤسسات السياسية[16]. فإذا كانت الديمقراطية تعني في أبسط معانيها حكم الشعب للشعب بواسطة الشعب، فإن المواطنة تعني تمكين أفراد هذا الشعب من حقوقهم وإدراكهم لـــــــ (واجباتهم) تجاه مجتمعهم بشكل يجعل من العلاقة بين مفهومي

الديمقراطية والمواطنة علاقة جدلية متشابكة لا تنفصل.

ويؤكد البعض علي أهمية الركيزة السياسية للمواطنة؛ فالمواطنة لا تكون إلا بمشاركة المواطن في (حكم) بلاده، والتمتع بالحقوق السياسية للمساهمة في ممارسة السلطة العامة، من خلال المشاركة في مؤسسات الحكم السياسية والقانونية والدستورية، ومن خلال المشاركة تتأكد المساواة فلكل مواطن نفس الحقوق وعليه نفس واجبات المواطنة[17] ما يؤكد الانتماء للوطن، والعضوية النشطة" في مجتمع سياسي في إطار من الحقوق والمسئوليات التي يحددها الدستور والقانون[18]؛ مما يعني الثقافة والوعي السياسيين، والمشاركة السياسية، والحقوق والواجبات، والانتماء، بدون أدنى تمييز طبقا لـــــــ: الدين أو الجنس أو اللون أو المستوى الاقتصادي أو الإنتماء السياسي أو الموقف الفكري[19].

تاريخياً؛ في معظم الأحيان، يتم التأكيد علي البعد السياسي–القانوني للمواطنة، مع إهمال باقي الأبعاد؛ "كالبعد المكاني، البُعد المعرفي، والبُعد الاجتماعي– الثقافي، والبُعد التربوي، وبُعد الممارسة العملية، والبُعد الأخلاقي".، رغم أن كل هذه الأبعاد تتضافر "سويا" لتؤسس حقوق للمواطن، يقابلها واجبات، وهذه الحقوق هي؛ "حقوق اقتصادية، وحقوق اجتماعية، وحقوق سياسية، وحقوق دينية" لتكوين "مواطن صالح"

ما يؤكد ضرورة توافر ما يُسمي؛ شروط "الحياة الوطنية الصحية"، وهي؛ {توفير الكرامة لأبناء الوطن؛ بمعني "عدالة توزيع الدخل"– وقيام الحياة الوطنية الصحية علي "التعاطف والتساند والولاء المشترك "للوطن عامة"، وليس إلي "الأسرة أو العشيرة أو الطائفة أو المهنة أو الجهة التي تكفل المصلحة الخاصة"...فالمواطنة "تنمو بالعطاء والأخذ"[20].

لكي تتحقق المواطنة الكاملة للمواطن، لابد من توافر ما يُسمى "**حاضنات المواطنة**"، **وهي:**

(العدالة الاقتصادية والاجتماعية– والمساواة في الحقوق والواجبات بين المواطنين بصرف النظر عن الدين أو العرق أو المذهب أو الجنس[21]–وعدم الاستبعاد والتمييز بين فئات المجتمع– الديمقراطية القائمة علي أن "الشعب مصدر السلطات– والمساواة– والحرية– والمسئولية الاجتماعية).

تعريف المواطنة إجرائيا،هي: (حركة الإنسان اليومية، من أجل الحصول علي حقوقه؛ الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والدينية"، مقابل واجباته في المجالات السابقة، دون تمييز لأي سبب كالطبقة أو الدين أو العرق أو المذهب أو الجنس).

ب مصطلح "الثورة": Revolution:

يصعب وضع تحديد للثورة، نتيجة تنوع تناول المفكرين، كل حسب اختصاصه وأيديولوجيته:

تشير الثورة في اللغة العربية: إلى: تغيير أساسي في الأوضاع السياسية والاجتماعية يقوم بها الشعب في دولة ما[22].

اصطلاحاً؛ أشتق "مصطلح الثورة" من المقاربات التي شاعت في القرن

السابع عشر في دراسة المجتمع والسياسة. وتعني تدوير المجتمع كما تدار العجلة بحيث تحتل الرعية مكان الحاكم في فترة الاضطراب، هذا في المجال السياسي.، لكن تستخدم المعاجم "لفظ ثورة" لوصف "الثورة الصناعية" و"الثورة الثقافية"، وغير ذلك من الأحداث.

ركز الكتاب والمفكرين في القرن التاسع عشر علي "الثورة الفرنسية" باعتبارها النموذج الأصلي، فقد وضع هذا الحدث بالنسبة للمفكرين وذوي النشاط السياسي خطا فاصلاً في التاريخ بأكثر مما صنعت الثورات الأولى في انجلترا وأمريكا، وتأتي أهمية (الثورة الفرنسية) في أنها وقعت للحصول علي حقوق جديدة، وتغيير العلاقات الاجتماعية والاقتصادية السياسية الخالصة[23]. الحق أن الثورة فيما تتضمنه من معان أصبحت عادة لا تعني شيئا أكثر من مرادف "للتغيير" وربما التغيير المفاجئ الهائل.[24]

اكد ماركس وإنجلز على "الجانب الاجتماعي للثورة": فالحكم على أي ثورة ينبغي أن يكون نابعاً من أهداف اجتماعية معينة وخلال محاولتهما إقامة نسق تاريخي للتطور الاجتماعي ركزا على الأساس المادي وصراع الطبقات نتيجة نظام انتاجي استغلالي يؤدي إلى ظهور ضغوط سياسية وتغيرات تتبعها ثورة- كما نظراً إلى الثورة على أنها الوسيلة الوحيدة للقضاء على تقسيم العمل والاغتراب وتحقيق الحرية[25].

يرى "أحمد زايد" أن مفهوم الثورة يشير إلى: شكل من أشكال التغيير الجذري الذي يؤثر في كل جوانب الحياة ويعيد تشكيل العلاقات: (الاقتصادية والاجتماعية والسياسية) على أسس جديدة. ويبدأ هذا التغيير الجذري بتغيير شكل الأبنية النظامية للقوة، أي تغيير النظام السياسي في وقت قصير نسبيا.. وينذر هذا التغيير في النظام السياسي بتغييرات تستغرق كل أوجه الحياة[26].

وثمة مواقف فكرية أربعة في التراث النظري المعاصر الذي يتناول مصطلح ((الثورة)) هي: الموقف الأول ينطلق من أن الثورة ظاهرة اجتماعية لها أسباب اقتصادية)، والموقف الثاني ينطلق من أن الثورة ظاهرة اجتماعية)، ويستند الموقف الثالث إلى قضية أساسية هي إن الثورة ترجع إلى احساس الفرد بالاغتراب عن مجتمعه) ونجد هذا التوجه في كتابات: تالكوت بارسونز Parsons وروبرت ميرتون Merton، أما الموقف الرابع (ينطلق من أن الثورة ظاهرة سياسية) تتعلق أساسا باستبدال القوة السياسية، ويمثل هذا الوقف أرسطو ومكيافيللي ولوك. ونتيجة ذلك يمكن تفسير التحولات الاجتماعية في ضوء المعنى السياسي للثورة فعنصر التغيير السياسي يعد الأساس للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية...الخ.، والثورة نقطة بداية لإعادة تنظيم المجتمع وتنظيم ممارسة السلطة وإقامة نظام دستوري جديد، وإقامة قواعد اجتماعية جديدة[27].، وهو ما يعد إيذانا بعقد اجتماعي جديد.

ثورة "25 يناير" إجرائياً:_ (هي محاولة للتغيير بدأت بوقفة احتجاجية، ثم اعتصام، ثم مساندة شعبية، سعيا للتغيير للأفضل، وكان شعارها "عيش- حرية- عدالة اجتماعية).

7 الموجهات التنظيرية للبحث:

ينطلق البحث من ثلاثة موجهات تنظيرية، هي: دولة ضعيفة، والمواطنة المفقودة: المواطنة من الغياب إلي التعاقد، والثورة المنشودة؛ "من الحاجة إلي الفعل"، وتفصيلهم كالتالي:

- **الموجه الأول: دولة[28] ضعيفة:** دولة تنازلت عن الكثير من أدوارها طواعية أو رغما عنها، ما أوجد مجتمعاً هشاً، عاني معظم مواطنيه من التهميش.

تاريخياً؛ يري ماكس فيبر؛ أن الدولة: (هي تنظيم يؤيد بنجاح دعواه في القيام بالحكم الملزم على مساحة من الأرض، وذلك بفضل التمكن من احتكار الاستخدام الشرعي للقوة[29])، وهنا يؤكد على شرعية استخدام القوة لحكم مجموعة من البشر على مساحة من الأرض، لكن مع "الاستخدام الشرعي للقوة"، فإن الدولة يجب أن توفر مجموعة أساسيات هي: {إرساء أساس القانون، وحماية الضعفاء، وحماية البيئة، وإقرار بيئة تشمل الاستقرار الاقتصادي، والاستثمار في الخدمات الاجتماعية والبنية الأساسية الضرورية، والمزج بين أنشطة السوق وأنشطة الحكومة لتحقيق كل ما سبق30.، ما يؤكد أن الدولة يجب أن تكون مسئولة أمام شعوبها لتحقيق ما خُلقت من أجله، ولتحقيق ما وُضعت الحكومات والسياسات من أجله، وهو مصلحة الناس، كل الناس، وليس مصلحة حفنة قليلة.

عند انحراف الدولة عن المسار الصحيح، وفقا لـــــ "بيتر كروبوتكين"1970م، تصبح الدولة كعدو؛ إنها بيروقراطية- فاسدة وغير متعاطفة مع حاجات الفقراء. وغالبا ما تكون في أيدي النخب العسكرية والمدنية، الذين يتعاملون معها باعتبارها محيطهم الخاص[31].، وينتج عن ذلك انكماش دور الدولة، وعجزها عن القيام بدورها الأساسي في رعاية مواطنيها، ما يشكل بيئة مواتية للمنظمات الأهلية، لمساعدة المواطنين للحصول علي السلع والخدمات، وكذا مواجهة التهميش السياسي والاقتصادي[32].

ونتيجة السعي لتحقيق (المصالح الاقتصادية)، لأناس بعينهم دون "الكل"، يعتبر رجل الأعمال كنيش أومي Keniche Ohmea، الدولة الوطنية محض خيال، في عالم بلا حدود، فقد فيه رجال السياسة كل قوة مؤثرة[33]، لصالح رجال الحرية الاقتصادية الليبرالية، وهنا نجد مفارقة كبيرة تقع في الدول النامية ومنها "مصر"، فمنذ الثورة الفرنسية والثورة الأمريكية التي بشرت بالحرية والثورة الليبرالية، مرورا بانهيار الاتحاد السوفيتي "رمز تدخل الدولة في الشئون كافة" وصولاً لمقال "فرنسيس فوكوياما": (نهاية التاريخ) 1989م والانتصار النهائي لليبرالية بشقيها الاقتصادي (السوق) والسياسي (الديمقراطية)[34] نجد الليبرالية الاقتصادية نمت وتوحشت في الدول النامية على حساب الليبرالية السياسية التي تقلصت وتراجعت متأثرة بسيطرة رجال "الاقتصاد الليبرالي"، مما زاد من وطأة التهميش الاقتصادي والسياسي لأغلبية شعوب الدول النامية.

يفترض الحديث عن "حقوق المواطن" وجود دولة "قوية- حديثة - ديمقراطية"، يكون القابضون علي السلطة فيها مسئولين أمام المواطنين في الدولة،

حيث تكون الحقوق التي يتمتع بها المواطنين مكفولة بالتساوي لجميع المواطنين، والمواطنة أمر مطلق: تقع بالتساوي علي جميع من يزعمون –عن حق– عضويتهم في مجتمع سياسي[35]، وفي ظل دولة يسودها القانون نجد أن "الحقوق" يتمتع بها جميع المواطنين، فإذا ما تجاهل أصحاب السلطة وأهدروا العمل بالقانون، فإن الأمر حينئذ يتطلب الاستعداد للتصدي للظلم والدفاع عن الحق مع الأخذ في الاعتبار لما يمكن تحمله من عواقب نتيجة لذلك، وويتطلب ذلك توفر الشجاعة الاجتماعية والسياسية التي نطلق عليها "الشجاعة المدنية" أو إقدام المواطنين[36]، للثورة علي الدولة نتيجة المواطنة المفقودة.

– الموجه الثاني: المواطنة المفقودة: المواطنة من الغياب إلي التعاقد:

الحديث عن "المواطنة" ليس حديثاً وإنما قديم قد الحياة ذاتها، يتمثل في وجود جماعة من البشر في مكان ما تجمعها روابط وعادات وتقاليد وأعراف...الخ، واحدة. ظهر الحديث عن "المواطنة" في العصور اليونانية– الرومانية خاصة في الفلسفة اليونانية وفي الممارسة الديمقراطية (للدولة – المدينة: أثينا)، رغم إقصاء "هذه الممارسة" للنساء والعبيد، إلا أنها كانت تنبني على مبدأ تساوي الذكور الأحرار في اتخاذ القرارات والمشاركة السياسية.، ثم تراجع الحديث عنها بعد سقوط الإمبراطورية الرومانية وحتى العصور الوسطى منذ عام 300– 1300م، ثم تطور مفهوم المواطنة متأثراً بثلاثة أحداث هم: (بروز "الدولة القومية[37]"، وإعلان استقلال الولايات المتحدة عام 1786م، ومبادئ الثورة الفرنسية عام 1789 فكانا نقطة تحول تاريخية في مفهوم المواطنة، ومن ثم ظهرت العوامل الداعمة لإرساء "المواطنة المعاصرة"، وظهر معها حكم القانون، وذلك عندما بدأت الدولة القومية في أوروبا تهتم بإصدار القوانين العامة، لتنظيم علاقات السياسة والاقتصاد والاجتماع.

أما رموز عصر التنوير: هوبز، ولوك، وروسو، ومونتسكيو فقد طرحوا تصورا يقوم على (العقد الاجتماعي) ما بين المواطنين والحكام، وعلى آلية ديمقراطية تحكم العلاقة بين أطراف المجتمع "المواطنين" أنفسهم بالاستناد إلى القانون ليتحول المواطن إلى "ذات" حقوقية وكينونة مستقلة، بعد أن كانت القبيلة أو العشيرة هي الإطار الذي ترتبط علاقاته بالآخرين بناءً على موازين القوى، وسنركز على آراء هوبز وروسو:

يؤكد "**توماس هوبز**": أن أساس وجود الجماعة والغرض منها هو حماية حقوق الأفراد من حالة الوحشية التي يتعرض فيها كل فرد للاعتداء من جانب الآخرين (حرب الجميع ضد الجميع) ومن هنا جاءت الحاجة الي الجماعة السياسية التي يتنازل فيها كل فرد – في شكل من اشكال العقد الاجتماعي– عن جزء من حريته للحاكم حماية لحرياته وحقوقه الباقية[38]

أما "**جان جاك روسو**": فقد طرح أراؤه في كتاب (العقد الاجتماعي): حيث حمل روسو على الرق وعدم المساواة، وناضل عن حقوق الإنسان وأقامها على طبيعة الأمور، وقال إن هدف كل نظام اجتماعي وسياسي هو حفظ حقوق كل فرد،

والشعب وحده هو صاحب السيادة، ويهدف إلى النظام الجمهوري، فتحقق هذا النظام بالثورة الفرنسية بعد ثلاثين عاماً حين اتُخذ ((العقد الاجتماعي)) إنجيلاً للثورة[39]

تحدث روسو عن عدة موضوعات، منها:

– فيما يتعلق بالعلاقة مع (السيد: الحاكم): (يشتمل عقد الشركة على التزام متبادل بين الأفراد وكون كل فرد تعاقد مع نفسه مُلزما بعلاقتين: (كعضو للسيد نحو الأفراد، وكعضو للدولة نحو السيد)، والسيد أو الهيئة السياسية لا ينال كيانه إلا من قُدس العقد،... والواجب والمصلحة يُلزمان الفريقين المتعاقدين **بالتساوي**.

– يشتمل الميثاق الاجتماعي ضمناً على العهد الذي يمكنه أن يمنح الآخرين قوة...ويعني الخضوع للإرادة العامة أن يكون الفرد حراً، وهذا الشرط ينطوي على مفتاح إدارة الآلة السياسية، وأنه وحده يجعل العهود المدنية شرعية...، كما أنه: (بمقتضى العقد الاجتماعي يصير الأفراد أفضل عن ذي قبل، فقد نالوا حياة أكثر صلاحاً وأعظم قراراً بدلاً من حياة متقلبة غير ثابتة، وفازوا بحرية، وتحمي الدولة حياتهم التي وقفوها عليها وعلى الجميع أن يحارب في سبيل الوطن عند الضرورة)[40]

– تحدث روسو عن (حدود الحرية والقانون المتحصلة من العقد الاجتماعي): (فالذي يخسره الإنسان بالعقد الاجتماعي هو حريته الطبيعية، والذي يكسبه هو الحرية المدنية، وتتقيد الحرية المدنية بالإرادة العامة...كما أن إطاعة القانون الذي نُلزم به أنفسنا هي الحرية)[41].

– يؤكد روسو فيما يخص الحقوق والواجبات بين المواطن والدولة، أن: (غاية المعاهدة الاجتماعية هي سلامة الطرفين المتعاقدين، والواقع أن المواطن يعود غير قاض في الخطر الذي يود القانون أن يُعرض نفسه له، فمتى قال الأمير له: (يلائم الدولة أن تموت) وجب عليه أن يموت؛ وذلك لأنه لم يعش في مأمن حتى ذلك الحين إلا وفق هذا الشرط، ولأن حياته عادت لا تكون نعمة من الطبيعة، بل هبة من الدولة مقيدة بشرط)[42].

– عن سيطرة المصالح الخاصة وتأثيرها على الدولة: (...لا شئ أشد خطراً من تأثير المصالح الخاصة في الأمور العامة، وسوء استعمال الحكومة القوانين، فالدولة إذ تكون قد فسدت في جوهرها فإن كل إصلاح يصير متعذراً[43]...فكلما كان نظام الدولة صالحاً فُضلت الأعمال العامة على الأعمال الخاصة في نفوس المواطنين، حتى أن الأعمال الخاصة تكون قليلة جدا.

– **(يقول روسو) فيما يخص (فقدان الإحساس بالمواطنة):** (عندما تنقطع الخدمة العامة عن كونها عمل المواطنين الرئيس، ويُفضل هؤلاء قيام ما لهم مقام أشخاصهم، تكون الدولة قريبة من سقوطها،...لأن الأمور المنزلية تستغرق كل شئ، وتؤدي القوانين الصالحة إلى وضع ما هو أصلح منها وتؤدي القوانين السيئة إلى ما هو أسوأ منها، وحينما يوجد من يقول عن أمور الدولة: ما يُهمني؟ جاز عدّ الدولة هالكة).

– يقول روسو عن نواب الشعب: (أدى نشاط المصلحة الخاصة وسوء استعمال الحكومة إلى تخيل سبيل نواب الشعب في مجالس الأمة، وهو ما جري تسميته في بعض البلدان بالطبقة الثالثة، وهكذا وُضعت مصلحة الطبقتين (الإكليروس والأشراف) الخاصة في الرتبة الأولى والثانية ولم توضع المصلحة العامة في **غير المكان الثالث**[44].

– يتحدث روسو عن ضعف الدولة، قائلاً: (لكن الرابطة الاجتماعية إذا ما أخذت ترتخي، والدولة إذا ا أخذت تهن، والمصالح الخاصة إذا ما أخذت تُحس، والمجتمعات الصغيرة إذا ما أخذت تؤثر في الكبيرة، **فسدت المصلحة العامة ووجدت معارضين، أي عاد الإجماع لا يسيطر على الأصوات، وعادت الإرادة العامة لا تكون إرادة الجميع، فتتصاعد متناقضات ومجادلات، ولا يؤخذ بالرأي الأصلح من غير منازعات مطلقاً. ثم إن الدولة عندما توشك أن تزول، ولا تكون غير ذات كيان باطل وهمي، وتقطع الصلة الاجتماعية في جميع القلوب،...وتكون العوامل الخفية رائد الجميع فلا يبدي الجميع رأيهم كمواطنين إلاّ كما لو كانت الدولة غير موجودة على الإطلاق**، ..ويُستنبط من ذلك أن الإرادة العامة تابعة لإرادات أخرى تتغلب عليها، ويبصر كل واحد، حين يفصل مصلحته عن المصلحة العامة، أنه لا يستطيع فصل ما بينهما تماماً.. [45]، وهو ا يؤدي إلى انهيار الدولة.

ومع ظهور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وانتشاره عالميا منذ عام 1948م، وما تبعه من عهدين حقوقيين اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وسياسيا ومدنياً، منذ 1966م، أصبحت هناك قيم ومعان جديدة تأسست علي مبدأ (المواطنة) الذي يتبعه عدم التمييز والمساواة على صعيد الدولة وعلى الصعيد العالمي؛ فهناك حقوق للبشر تنظمها المواثيق الدولية التي تؤكد تساوي البشر بغض النظر عن: الدين، العرق، اللغة، الجنس، أو الأصل الاجتماعي، ليصبح القانون هو الناظم للعلاقة ما بين المواطنين المتساوين الأحرار.

في انجلترا؛ ناقش مارشال Marshal: تطور المواطنة في ضوء تغير مفهوم الحقوق والواجبات منذ القرن الثامن عشر، وكانت فيه حقوق مدنية تشمل المساواة أمام القانون، والحرية الشخصية وحرية الرأي والتعبير وحق التملك، ثم الحقوق السياسية في القرن التاسع عشر وتشمل الحق الانتخابي وحق تقلد المناصب، ثم الحقوق الاجتماعية في القرن العشرين وتشمل الحق في الرعاية الاقتصادية والاجتماعية، والمفهوم عند مارشال تطور من مواطنة مدنية إلي مواطنة سياسية ثم إلي مواطنة اجتماعية[46].

وهو ما يحيلنا للخلفية التاريخية للمواطنة؛ ووصفها بأنها علاقة بين الفرد والدولة أولاً ما أكد البداية السياسية، ثم الاجتماعية، والمنطقي أن المواطنة تبدأ اجتماعيا وصولاً للشكل السياسي، بعد اكتمال كل أبعاد المواطنة "الخلقية والاقتصادية والاجتماعية....ثم السياسية.

برز مفهوم المواطنة في نهاية القرن العشرين نتيجة عدة تحولات، هي:

–تزايد المشكلات العرقية والدينية والعنف والإبادة الدموية في العالم.

-بروز فكرة"العولمة" القائمةعلى التوسع الرأسمالي العالمي وثورة الاتصالات والتكنولوجيا[47].
-سيطرة النزعة الفردية في الواقع الليبرالي، واهتمام الأفراد بذواتهم مما أدى إلى تهديد التضامن الاجتماعي-قاعدة أي مجتمع سياسي- وتراجع الاهتمام بالشأن العام لصالح الشأن الخاص.
- تحرير المواطنة من حدودها القومية الخاصة، والسعي نحو تكوين "مواطنة عالمية"، وهو ما دعي إلي محاولات نظرية وعملية لإعادة النظر في المفهوم التقليدي للمواطنة، وبروز الحاجة إلي صياغات جديدة له"، وبدا دور الدساتير في بناء المواطنة والنظام الديمقراطي.

أما "المواطنة في الدول العربية": تلك الدول المتخلية عن دورها الوظيفي اجتماعياً واقتصادياً، أي الدول الأوليجاركية، التي تبدع نظم سياسية، تقوم علي تهميش وظلم وقمع المواطن، وإبعاده عن الساحة المركزية، ساحة المصالح والموارد[48]. حتي أضحت الأحزاب صورة مصغرة للحاكم المطلق والرعية، والتغييب شبه الكامل للمؤسسات معاً وانعدام سيادة القانون، واستعمال الإعلام الحزبي لفائدة الرأي والإدارة الحزبية، في أحزابنا لا زال الاقتناع منعدماً لدي المسئول الحزبي...، فمعركة الديمقراطية والمواطنة هي معركة متوازية داخل الأحزاب وداخل الدولة.[49]

في مصر؛ منذ تسعينات القرن العشرين، وتبني سياسات التحرر الاقتصادي، وحال المواطنين المصريين يزداد سوءا، اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا: **اقتصاديا؛** زادت نسب البطالة، نتيجة تسريح العمال، بل والتخلي عن سياسات التعيين في الوظائف[50].، رغم أهمية توفير فرصة عمل والتي يعني افتقادها أن يكون هؤلاء الشباب كما سماهم ميرتون "المغتربون الحقيقيون[51]"، ووفقا لتقرير التنمية البشرية يؤكد أن من حقوق الإنسان؛ {العيش حياة صحية مديدة، **والحصول علي الموارد الضرورية لتأمين مستوي معيشة** لائق، وحسن الاطلاع، و المشاركة في حياة الجماعة}[52].، **واجتماعيا؛** "انسحبت الدولة جزئيا"، من النشاط التعليمي والصحة....الخ[53].، كما أضحت سياسات إعادة التنمية، القائمة علي المشروعات، أشبه بجيوب تكنولوجية. بل توحي إعادة التنمية بالاستعمار الاقتصادي[54].، وسُخر النظام السياسي لخدمة رجال "المال والأعمال" المحليين والدوليين باعتبارهم "مواطنين من الدرجة الأولي"، والباقين يعانون الاغتراب، وافتقاد "المواطنية" في وطنهم. كان غياب "المواطنية"، والاستعمار الثاني "الفساد"، مفجراً للـــ "ثورة المصرية" كمحاولة لاستعادة؛ الوطن للمواطن المصري.

الموجه الثالث: الثورة المنشودة؛ "من الحاجة إلي الفعل":

شغلت الثورة الفلاسفة والمفكرين وبحثوا عن ابرز عواملها: نجد "أرسطو" أفرد للثورة الفصل السابع من مؤلفه "السياسة" حيث يعتقد أن أسباب قيام الثورة تعود إلى عدم المساواة، وعدم الرضا عن الوضع القائم وقد اعتبر هذا العلة العامة التي تهيئ النفوس للثورة[55].

ويُرجع البعض أسباب الثورة في العوامل الاقتصادية، مثل: سان سيمون، وماركس، إذ يرى "سان سيمون" أن التطور التاريخي للجماعات البشرية هو صراع دائم بين الطبقات الاقتصادية في المجتمع بين من يملكون ومن لا يملكون.، ويعتقد "كارل ماركس" أن جميع الثورات مهما اختلفت أشكالها ذات طبيعة واحدة، فالثورة مرحلة طبيعية وحتمية في حياة المجتمعات، ويؤكد ماركس على علاقات الإنتاج والتوزيع والتي تؤدي إلى سلسلة من الثورات تنتهي بثورة البروليتاريا[56] **ويوجد نوعين للثورة:** (الثورة من أسفل)؛ وصفها كارل ماركس Marx؛ باعتبارها "ثورة اجتماعية"، وفعل يمتزج فيه تحرير العقل البشري من الاغتراب عن طبيعته الحقيقية بتحريره من شرور معينه هي "شرور الرأسمالية"- إشارة إلي أن المفهوم يعني إحلال نمط إنتاجي Mode of Production محل نمط آخر، أو إحلال طبقة حاكمة محل طبقة أخري.، أما (الثورة من أعلي): كان مُنَفِذَهَا الأول "ستالين" Stalin، بتنفيذه لفكرة "الثورة مستمرة" بعد عام 1928م- وهي محاولة محكمة لتغيير العلاقات الاجتماعية- الاقتصادية من خلال التخطيط المركزي.، ذلك لأن الثورة قد نفذتها الدولة ضد الشعب[57].

ويرى "لينين" ودعاة نظرية التخلف، أن الثورة تصبح حتمية حينما يزداد القهر والسخط مما يخلق جوا ثوريا[58].، نتيجة سيطرة طبقة اوليجاركية على مصادر الدخل في المجتمع، وإهمال حاجات الشعب، مما يجعل الظروف مناسبة لنمو التذمر والشقاق الاجتماعي، والذي غالبا ما يواجه من قبل النظام القائم بالقمع، الأمر الذي يؤدي إلى ازدياد السخط بين الثوار نتيجة عدم المساواة[59].

وخير مثال على ذلك "فرنسا": حينما عاني الناس من مشكلات زراعية، ونَقَصّ الإنتاج الصناعي وزيادة البطالة، ونقص الخبز في الأسواق، شعر الناس بالمجاعة.، وعمد جامعوا الضرائب والسادة إلي "نهب" محاصيل الضعفاء وأكل غذاء الفلاح، ما سمح بتحقيق أرباح طائلة لهم.، وهو ما صعّد اصطدام البورجوازيون "الرأسماليين" مع الناس، وبهذا العداء الشعبي ضد رأسمالية الاستيلاء وفرض الضرائب، قامت الثورة الفرنسية![60]

التي شكلت تطوراً مهماً في مفهوم المواطنة؛ لأنها ربطت بين مبادئ الإخاء الاجتماعي والمساواة بين البشر وحقوق المواطن.، ورسمت الثورة الفرنسية مفهوم الدولة القومية ككينونة مستقلة، يعيش داخلها "مواطنين" أحرار، كما ربطت بين المواطنة وحق المطالبة بالحرية السياسية[61].، وصدر عام 1789م إعلان حقوق الإنسان- المواطن، وكانت أهم الحقوق؛ الحرية والمساواة[62].

وإجمالاً تنشأ الثورات، ردا علي أوضاع إنسانية- اجتماعية – اقتصادية تتزايد سوءا، ما يقلق أفراد المجتمع ويدفعهم للتغيير سعيا نحو الأفضل.

في الحضارة الغربية؛ قام الفكر السياسي والقانوني منذ القرن الثالث عشر، بصياغة مبادئ، واستنباط مؤسسات، وإبداع آليات للحكم، أمكن بعد تطبيقها تأسيس نظم حكم قومية "مُقَيّدة للسلطة"، عن طريق حركات الإصلاح المقترنة بثورات شعبية ضد الحكم المطلق للفرد الجامع لكل السلطات، ما أفسح المجال لتأسيس ديمقراطية، بجعل الشعب هو مصدر السلطات.، وقد أعطى جان جاك

روسو(بمقولته)؛ الإرادة العامة (مفهوما أوسع للمواطنة يرتكز على تدبير شؤون المجتمع من أشخاص مدنيين فاعلين، والذين هم أساس مشروعية ممارسة السلطة)، **وحين تتحول هذه الإرادة العامة إلى مصالح شخصية للفئات الحاكمة يشعر المواطنون بالعبودية حينئذ يكون الإعتراض والثورة، يقول** "**روسو**": (حينما يعود المواطنون الساقطون في العبودية غير ذوي حرية ولا إرادة، وهناك يحول الخوف والملق الآراء إلى **هتافات**، فلا تشاور بعد، بل لعنة[63])، ينتج عن كل الاختلالات السابقة وغياب المواطنة قيام الثورة من وجهة نظر روسو.

علي المستوي العربي؛ مع طغيان أنماط الحكم المستبد في الأقطار العربية المستقلة حديثاً وبداية ترسخها منذ عقدي الأربعينات والخمسينات من القرن الماضي–كان من المفترض أن ينال المواطن الذي طالما عاني في ظل **الاستعمار** الأول حقوقه الاقتصادية والإنسانية..الخ– ولكن تواري" مبدأ المواطنة"، خاصة في ظل تبرير ضغط جدول الأولويات علي الدول الناشئة. ومع سيطرة القوميون في عقد الستينات؛ "مصر–العراق–سوريا" انسحق "المواطن" تحت المد الثوري "للفرد القومي" المنخرط في مشروع الدولة/"الحزب الحاكم"، وعلي خلفية شعارات؛ الوحدة والحرية ومواجهة الصهيونية كرست دولة "الحزب الواحد" وجودها، نافية أهمية المشاركة السياسية والديمقراطية. وهو ما غَيّبّ الاهتمام بـــــــــ "المواطن" بالتركيز علي "الواجبات" دون الحقوق. فتمت مماهاة "الفرد القومي" في "العضو–الحزبي" بمعني "المواطنية الحزبية–المشوهة"؛ التي تعني انقسام المجتمع إلي: "حزبيين–مواطنين" وهم أقلية يتمتعون بالأهلية الكاملة.، وآخرون "ناقصي–الأهلية المواطنية" وهم أغلبية.

وهو ما أدي إلي تراجع قضايا الإصلاح السياسي وإرساء دعائم "المواطنة" في جدول الأعمال القومي، مقابل أولويات التخلص من **الاستعمار والتبعية، والتحدي الإسرائيلي.**، وبحدوث **الاستعمار الثاني:** أي "الفساد واستغلال السلطة"، تواري المواطنون، لصالح أقلية حاكمة–مُستَغِلة، وأغلبية محكومة–مُستَغَلة، وهو ما جعل المؤتمر القومي العربي التاسع، في بيانه الختامي: "يسجل–باستنكار شديد– ما تتعرض له الحريات المدنية والسياسية من عدوان النظم العربية، ما يصيب الاستقرار الاجتماعي–السياسي، ومصادرة الحق في التعبير، والتمثيل الانتخابي"[64]. وبزيادة الانفصال بين حكام الدول ومواطنيهم، فقد الحكام شرعيتهم من الناحيتين: النظرية والوجودية، كما وحدّ الاستغلال والقهر والمعاناة بين المواطنين، وحينما هبت رياح "الثورات العربية"، وجدت الأرض مهيأة تماما، لمحاولة استعادة حقوق المواطنين المُستلبة، فعنف القائمين على الدولة لا يمكنه إسكات المقاومة إلي الأبد، فنتيجة ازدهار الفساد، وأخطاء السياسية، وإساءة استخدام الامتيازات، يتجاوز الديكتاتور الأكثر قوة نفسه، فيصبح مجبراً علي التنازل عن منصبه.[65]

في مصر: علي المستوي السياسي، توقف الزمن علي مشهد واحد، هو "مشهد التوريث"، وأدت هذه الرؤية إلي إهمال كل ما يخص المواطنين، لصالح قلة من "المقربين" ما أدي لشيوع ظواهر، مثل: **الفساد** corruption بما يعنيه من

استيلاء قلة؛ (شركات...وأفراد) علي فرص الكثرة، يشترون هذه الفرص بالمال أو بمصالح متبادلة،...ويؤدي الفساد إلي حدوث الاضطرابات الاجتماعية، وعدم المساواة عند تطبيق القانون، مما يهدد النسيج الاجتماعي، وبالتالي يقوض شرعية الدولة، ويضمن رفض المواطنين الخضوع للحكومة، نتيجة عدم المساواة والفساد[66].، وهو ما تؤكده ثورات "الربيع العربي" الآن'' أضف إلي ذلك "**البطالة**" فقد بلغت نسبة الشباب "المُعَطلين" من حاملي المؤهلات المتوسطة، والعليا وما فوقها 48.3%، 35.5%، علي التوالي!![67]، وجاءت **انتخابات 2010م**[68]: بمظاهر ضاغطة؛ {استبعاد بعض المرشحين لأسباب غير حقيقية- وترشيح أكثر من مرشح عن الحزب الوطني في الدائرة الواحدة - وغياب الإشراف القضائي- وشراء الأصوات بالمال- وانتشار العنف "الشرطي" مع الناخبين المعارضين} وأيضا التزوير العلني للانتخابات البرلمانية عام 2010م الذي تحدى احلام المصريين في انتخابات نزيهة[69].كما عاني المواطن المصري من **الغلاء وزيادة التضخم، وضبابية المستقبل:** مما أدي لارتفاع أسعار السلع و الخدمات، فقد بلغت نسبة التضخم في أكتوبر 2010م 11%[70]، وهو ما أدي إلي انتحار بعض "المواطنين": "بلغت محاولات الانتحار في مصر عام 2009م، 5000 حالة، 66.6% منهم "من15-25 عاما"، بينما كانت 1160 حالة فقط عام 2005م.، حيث أصبح المواطنون يفتقدون قيمة الحياة[71].، **وغابت العدالة الاجتماعية في توزيع الأجور:** رأسيا في المؤسسة الواحدة، وأفقيا: علي مستوي المؤسسات المختلفة.، كما **أضحت** "**الواسطة والمحسوبية**": أساساً، للحصول علي أي فرصة في المجتمع: بداية من العمل، والحصول علي شقة لمحدودي الدخل!، وغيرها من الفرص المجتمعية، التي يضاف إلي محدوديتها انتقائيتها لأصحاب النفوذ.

كما فجرت **سيطرة رجال الأعمال علي الاقتصاد والسياسة؛** غضب المواطنين نتيجة الظلم، والإقصاء.، ما أشعل الثورة المصرية في "25 يناير 2011م"، كمحاولة لنقد ونقض التعاقد السابق، الذي عمل علي تهميش وتغييب المواطن المصري، سعيا لـــــــــ(تعاقد اجتماعي جديد) يضمن كرامة المواطن؛ برفع (الشعار الأصيل للثورة): "عيش-حرية-كرامة إنسانية".

ثانيا: الإستراتيجية الميدانية للبحث، وتشمل:

1 مراحل إعداد دليل المقابلة:

- تمت صياغة دليل المقابلة، بحيث يشتمل على نوعين من الأسئلة: الأسئلة المغلقة: للحصول على بيانات محددة، والأسئلة المفتوحة: التي تعطي مفردات البحث الحرية والإستطراد في الإجابة عن الأسئلة، مما يقدم للباحث مادة جيدة للتحليل الكيفي (بلغة المبحوثين) وهو ما يسهم في تحقيق أهداف البحث.
- تم تطبيق "دليل المقابلة" على عينة استطلاعية قدرها (25 مبحوث) للتعرف على مدى وضوح وتسلسل الأسئلة، مما أوجد بعض الملاحظات التي أخذت في الإعتبار وتم تعديل بعض الأسئلة بناء على ذلك.

- ثم تم تطبيق "دليل المقابلة" النهائي على أفراد العينة وعددهم (611) مشارك في البحث.
- كان يتم تفريغ البيانات (الكيفية): التي تشمل الإجابة على الأسئلة المفتوحة يوميا، بعد انتهاء المقابلات، مع كتابة الملاحظات.

2 وصف دليل المقابلة المتعمقة:

- **القسم الأول:** بيانات شخصية عن المشاركين في البحث، وتشمل؛
الاسم(اختياري)- السن- النوع- الحالة الاجتماعية- مكان الإقامة- المؤهل- الدخل- حالة العمل (يعمل-لايعمل)
- القسم الثاني: معني المواطنة، ومعنى الثورة.
- القسم الثالث: احتياجات المنطقة في مجالات: التعليم، والصحة، والخدمات:
- القسم الرابع: المشكلات التي تعاني منها المنطقة التي ينتمي إليها المبحوثين: (الاقتصادية- الاجتماعية- البيئية والصحية، التصرف في حالة وجود مشكلة).
- القسم الخامس: المشاركة السياسية.
- القسم السادس: المواطنة الفعالة، والتنمية المجتمعية: (الحقوق – الواجبات – المشكلات وحلها)
- القسم السابع: مستقبل المواطنة: (المشروعات التي يمكن أن تحسن أوضاع المواطن مستقبلا).

تحليل نتائج البحث في ضوء الدراسات الأبحاث:

أولاً تحليل البيانات الأولية: وصف عينة البحث:

1) من حيث العدد: تم تطبيق 620 استمارة، وُجد منها (9) استمارات غير مكتملة البيانات ومن ثم غير صالحة للتحليل، وكان اجمالي الاستمارات الصالحة للتحليل(611) استمارة، وهي إجمالي عينة البحث.

2) من حيث النوع: ذكور- إناث:

جدول (1) تقسيم العينة وفقا للنوع (ذكور- إناث):

النوع	العدد	النسبة المئوية %
ذكور	361	59.1
إناث	250	40.9
الإجمالي	611	100

بلغ اجمالي العينة 611 مشارك في البحث، وشملت 361 من الذكور بنسبة 59.1% و 250 من الإناث بنسبة 40.9%،

3) تقسيم العينة تبعا لفئات العمر:

جدول (2) تقسيم العينة تبعا لفئات العمر:

المرحلة العمرية	العدد (ذكور- إناث)	النسبة %
16- 20 عاماً	190	33.8

المرحلة العمرية	العدد (ذكور- إناث)	النسبة %
21- 30 عاماً	286	45.1
31-40 عاماً	105	17.2
41-50 عاماً	22	3.5
51- 60 عاماً	8	1.5
الإجمالى	611	%100

يوضح الجدول تقسيم العينة تبعا لفئات العمر حيث بلغ عدد أفراد العينة: في الفئة العمرية من 16- 20 عاماً (190 من الذكور والإناث): 33.8%: أي ثلث أفراد العينة وهو ما يعكس أهمية مرحلة الشباب في بناء المستقبل، إضافة إلى النسبة العددية الكبيرة نسبيا في مصر فى الفئة العمرية من 18 إلى 29 عاما التي تبلغ 20 مليون/ نسمة 23.7 %[72]. والفئة العمرية من 21- 30 عاماً (286 من الذكور والإناث): بلغت 45.1 %، والفئة العمرية من 31-40 عاماً كان عددها (105 من الذكور والإناث):17.2% ، والفئة العمرية من 41-50 عاماً كان عددها (22 من الذكور والإناث): 3.5%، والفئة العمرية من 51- 60 عاماً كان عددها (8 من الذكور والإناث): 1.5% .

جدول(3) يوضح تقسيم العينة تبعا للحالة الاجتماعية:

4) تقسيم العينة تبعا للحالة الاجتماعية:

الحالة الاجتماعية	العدد	النسبة %
أعزب	435	71.2
متزوج	159	26.0
مطلق	6	1.0
أرمل	11	1.8
الإجمالي	611	%100

تنقسيم العينة تبعا للحالة الاجتماعية: 435 (أعزب بنسبة 71.2%)، و159 (متزوج بنسبة 26.0%)، و 6 (مطلق بنسبة 1.0%)، و 11 (أرمل وأرملة بنسبة 1.8%).

5) تقسيم العينة وفقا لمنطقة الإقامة (ريف- جضر):

جدول (4) تقسيم العينة وفقا لمنطقة الإقامة (ريف- جضر:

مكان الإقامة	العدد	النسبة
حضر	442	72.3
ريف	169	27.7
الإجمالي	611	%100

ينتمي للحضر 442 مشارك في البحث بنسبة 72.3%، و169 ينتمون للريف بنسبة 27.6%.

6) تقسيم العينة وفقا للحالة التعليمية:

جدول (5) تقسيم العينة وفقا للحالة التعليمية:

الحالة التعليمية	العدد	النسبة
أمي	75	12.3
تعليم ابتدائي	26	4.3
تعليم إعدادي	30	4.9
تعليم ثانوي	222	36.3
تعليم جامعي	256	41.9
مرحلة الماجستير والدكتوراه	4	0.7

وصف الحالة التعليمية: بلغ عدد الأميين 75 مشارك في البحث بنسبة 12.3%، وتعليم ابتدائي 26 مشارك في البحث بنسبة 4.3%، وتعليم إعدادي 30 مشارك في البحث بنسبة 4.9%، وتعليم ثانوي 222 بنسبة 36.3%، وتعليم جامعي 256 مشارك في البحث بنسبة 41.9%، ومرحلة ماجستير ودكتوراه 4 مشاركين بنسبة 0.7%.

7) تقسيم العينة وفقا للدخل:

جدول (6) تقسيم العينة وفقا للدخل:

الدخل	عدد العينة	النسبة
لم يذكر دخله	481	78.7
الدخل من 500-1000 ج	103	17.4
الدخل من 1100- 2000ج	21	3.6
الدخل من 3000- 6000ج	6	1.1
الإجمالي	611	%100

بلغ عدد من لم يذكروا دخلهم (481 بنسبة 78.7%)، وهم فئتين من لم يذكروا دخلهم مع عملهم، ومن لا يعملون.، ومن يتراوح دخلهم من (500-1000 جنيه مصري) (103 مشارك بنسبة 17.4%).، ومن (1100- 2000 جنيه مصري) (21 مشارك بنسبة 3.6%)، ومن (3000- 6000 جنيه مصري) (6 مشارك بنسبة 1.1%).

- ثانيا: معنى (الصورة الذهنية) للمواطنة- والثورة:

1) معنى المواطنة: (سؤال مفتوح):

أكد معظم أفراد العينة أن المواطنة؛ "هي الحقوق والواجبات" للفرد في وطنه، وهو ما يؤكد مدي الشعور بالمسئولية أن كل حق يقابله واجب نحو المجتمع الذي يعيش فيه الفرد، إلا أن (13 من المشاركين) في البحث، قالوا: إن المواطنة، هي: "حقوق أي شخص في وطنه سواء كان من الأقليات أو الأغلبية"، وهو هنا يؤكد علي أحد جوانب المواطنة، وهي "الحقوق" دون الجانب الآخر، ربما يرجع ذلك لمعاناة الشباب في الفترة السابقة من الاستبعاد والإهمال، بحيث أن بعضهم

شعر أن له "حقوقا" مسلوبة في بلده– أيضا يؤكد هذا المشارك علي فكرة "حصول الأقلية والأغلبية" علي هذه الحقوق، ما يشير إلي "شعوره أنه من الأقلية القبطية.

وهنا يبدو تأثير فكرة ارتباط المواطنة في الفكر اليومي لأفراد المجتمع، بالناحية السياسية و القانونية، و هو لا يختلف كثيراً عن التفكير الأكاديمي، الذي لطالما ربط المواطنة بفكر المشاركة السياسية في المجتمع و التمثيل السياسي و البرلماني، و قد ساهم المجال العام في مصر في الفترة السابقة في "رسم هذه الصورة" للمواطنة.

تاريخيا: بنشأة الدول القومية في أوربا بعد صلح "وستفاليا"، بعد الإصلاح الديني، تم "ترسيم" الحدود "القانونية" للمواطنة، ربما لأنها الأسهل من وجهة نظري للحديث عن نصوص قانونية يتم صكها لتحكم العلاقة بين أفراد المجتمع من جهة، وبين الحاكم والمحكوم من جهة أخري، رغم أنه من الناحية الاجتماعية فإن المواطنة "السياسية" تأتي في مرحلة لاحقة بعد الحصول علي حقوق وأداء واجبات المواطنة؛ اقتصاديا– و اجتماعيا– ودينيا....الخ، وصولاً إلي الجانب "السياسي".

2) معنى الثورة: (الصورة الذهنية للمواطنة): (سؤال مفتوح):

كانت الصورة الذهنية لدى أفراد العينة عن "الثورة": أنها: تغيير للحصول على الحقوق وتحسين ظروف الحياة وتطوير المجتمع، وهي الصورة المثالية للثورة أي ما ينبغي أن تكون عليه ا وما تحققه من نتائج، ولعل هذه الصورة تفسر إلى حد كبير حالات المظاهرات لتحقيق المطالب "الفئوية" لمختلف فئات المجتمع.

ثالثاً: احتياجات المنطقة في مجالات: التعليم، والصحة، والخدمات:

أ- في مجال التعليم:

- مدى كفاية المدارس في المنطقة السكنية:

جدول (7) تقسيم العينة وفقا لكفاية المدارس:

المدارس كافية في المنطقة الجغرفية التابع لها:	العدد	النسبة %
نعم	269	%44
لا	341	%55.8
الإجمالي	611	%100

يتضح من الجدول أن نسبة 44% من عدد أفراد العينة يرون أن المدارس (كافية)، ولا يحتاجون لمدارس إضافية، ولا شك هنا أن مكان الإقامة (الريف والحضر) يعد مؤثراً، فطبقا لأراء أفراد العينة في المناطق الحضرية تعد المدارس كافية، إلا أن هناك مناطق لا تكفي فيها المدارس.، وترى نسبة 55.8% من عدد أفراد العينة أن المدارس (غير كافية)، وتحتاج هذه المناطق إلى مدارس إضافية، ويقع معظم هذه النسبة في المناطق الريفية – الفقيرة.، لكن من الملاحظ هنا أننا نتحدث عن (الكفاية العددية) أي "الكم"، ولم نتحدث عن (الكفاية النوعية) من حيث جودة المدارس وجودة العملية التعليمية التي تتم فيها، وهو ما يؤكد عدم حصول بعض المناطق على "الحد الأدنى" من التعليم المتمثل في مجرد وجود مبني يقدم

التعليم، خاصة في البيئات الريفية والعشوائية الفقيرة.

- احتياجات دعم التعليم:

جدول (8) احتياجات دعم التعليم:

احتياجات دعم التعليم:	العدد	% [73]
بناء مدارس جديدة	261	42.2
تحسين آداء المدرسين في المدارس	444	72.7
اهتمام الأهالي أكثر بالتعليم	348	57.0
توفير دخل للمتعلمين	180	29.5
حضور الطلاب في المدرسة	90	14.7

يتبين من الجدول السابق أن أفراد العينة يرون أن احتياجات دعم التعليم، هي:

- بناء مدارس جديدة: وعدد أفراد العينة الذين يرون ذلك (261 بنسبة 42.2%).
- تحسين آداء المدرسين في المدارس: وعدد أفراد العينة الذين يرون ذلك (444 بنسبة 72.7%).
- اهتمام الأهالي أكثر بالتعليم: عدد أفراد العينة الذين يرون ذلك (348 بنسبة 57.0%).
- توفير دخل للمتعلمين: وعدد أفراد العينة الذين يرون ذلك (180 بنسبة 29.5%).
- أخرى تذكر: (حضور الطلاب في المدرسة): وعدد أفراد العينة الذين يرون ذلك (90 بنسبة 14.7%)

ب- الاحتياجات في مجال الصحة:

- توافر (الصرف الصحي) و(مياه الشرب):

جدول (9) يوضح رأي العينة عن توافر الصرف الصحي ومياه الشرب:

نوع الخدمة	نعم		لا	
	العدد	%	العدد	%
الصرف الصحي	553	90.5	58	9.5
مياه الشرب	550	90	61	10
الإجمالي	611	%100		

من الجدول السابق يتبين أن من يتوافر الصرف الصحي في بيته: كان عددهم 553، بنسبة 90.5%.، وعن توافر (مياه الشرب): كان عدد من لديه الخدمة550، بنسبة 90%، مما يشير إلى اقتران خدمات الصرف الصحي: (في إجابات العينة عن طبيعة توافر خدمات الصرف الصحي تبين اختلاف نوعها من الاعتماد على "الترنشات" الأهلية خاصة في المناطق الريفية والمناطق العشوائية في الحضر 450 من أفراد العينة[74]- والتوصيل على الشبكة الرئيسية وعددهم 103).

- وبالنسبة لتوافر مياه الشرب: رغم توافر المياه لعدد550، بنسبة 90% من أفراد العينة إلا أنه بسؤال العينة عن مدى (نظافة المياه) فقد بينت (نسبة 90% من أفراد العينة أن المياه بها شوائب ورواسب وغير صالحه للشرب، وهو ما يعني أن المياه رغم توافرها إلا أنها غير صالحة للشرب.

– وعن مؤسسات الخدمات الطبية[75].

جدول (10) يوضح طبيعة توافر الخدمات الطبية طبقا لرأي عينة البحث:

توافر مؤسسات الخدمات الطبية	العدد	%
مستشفى عام	308	50.4
مستوصف حكوي	236	38.6
مستوصف خيري	169	27.7
عيادات خاصة	414	67.8[76]

من الجدول السابق يتبين التالي: وجود مستشفى عام: من وفقا لرأي 308 مبحوث بنسبة 50.4%، ووجود مستوصف حكومي: العدد 236 بنسبة 38.6%، ووجود مستوصف خيري: العدد 169 بنسبة 27.7%.، وجود عيادة خاصة: العدد 414 بنسبة 67.8%.

وهو ما يعني أن خدمات الرعاية الصحية "الحكومية"، لا تشمل كل المناطق بصورة شاملة، فقد إنهارت الخدمات الصحية والعلاجية للفقراء، كما أكدت التقارير الرقابية حول الصحة والعلاج كم الفساد الذي تم إكتشافه فيما يُعرف بقضية "نواب العلاج: التي تكلفت مليارات الجنيهات لصالح رجال السلطة والوزراء والأغنياء[77].

مما يجعل "العيادات الخاصة" تملاء هذا الفراغ بنسبة 67.8%، ورغم قيام هذه العيادات بدور كبير في الرعاية الصحية، إلا أنها تشكل عبئا على ميزانية الأسرة المصرية، خاصة المناطق "محدودة الدخل"، ومع وجود مستشفى عام ومستوصف حكومي بنسبة 50.4% و38.6% على التوالي في مناطق أفراد العينة بما يعني ان 89% من أفراد العينة يوجد في مناطقها السكنية رعاية صحية حكومية، إلا أن أفراد العينة يؤكدون على الحاجة إلى تحسين وتجويد الخدمات في هذه المنشآت الحكومية.

ج في مجال الخدمات:

– الخدمات التي يحتاجها أفراد العينة في مناطقهم الجغرافية المختلفة:

جدول (11)

يوضح الخدمات التي يحتاجها أفراد العينة:

نوع الخدمة	العدد	النسبة[78] %
الخدمات التعليمية	385	63
الخدمات الصحية	407	66.6
الخدمات الاقتصادية	408	66.8

نوع الخدمة	العدد	النسبة[78] %
الخدمات الاجتماعية	379	62
خدمات الوعي والتثقيف	183	30

يؤكد الجدول أن أفراد العينة يحتاجون إلى:

- الخدمات التعليمية: يحتاج عدد 385 من أفراد العينة بنسبة 63.0% للخدمات التعليمية.
- الخدمات الصحية: يحتاج عدد 407 من أفراد العينة بنسبة 66.6% للخدمات تعليمية.
- الخدمات الاقتصادية: يحتاج عدد 408 من أفراد العينة بنسبة 66.8% للخدمات الاقتصادية.
- الخدمات الاجتماعية: يحتاج عدد 379 من أفراد العينة بنسبة 62.0% للخدمات الاجتماعية.
- خدمات الوعي والتثقيف: يحتاج عدد 183 من أفراد العينة بنسبة 30% للخدمات الاجتماعية.

ومن تحليل الجدول السابق يتضح أن نسبة 66.8 % من أفراد العينة- أعلى نسبة- تحتاج للخدمات الاقتصادية، وهو ما يعد مؤشراً على (الفقر وتدني الدخول)، وتأتي الحاجة إلى خدمات الوعي والتثقيف بأقل نسبة 30% وفقا لرأي أفراد العينة، وهو ما يعد مؤشراً على عدم وجود هذه الخدمات سواء من وسائل الإعلام أو من البيئة المحيطه.

رابعاً: المشكلات التي تعاني منها المنطقة التي يعيش فيها أفراد العينة[79]:

أ) تفصيل المشكلات الاقتصادية:

جدول (12) يوضح المشكلات الاقتصادية التي يعاني منها أفراد العينة:

المشكلات الاقتصادية	العدد	النسبة %
ضعف الدخل.	388	63.5
عدم وجود فرص عمل.	484	79.2
مشكلة الحد الأدنى والحد الأقصى	388	63.5
غلاء أسعار	337	55.0
مشكلة الفساد	330	54.00
عدم انتظام العمل.	180	29.5
	478	78.2

تأتي مشكلة عدم وجود فرص عمل (أكثر المشاكل الاقتصادية- الإجتماعية) من وجهة نظر أعضاء العينة، من وجهة نظر 79.2% من أفراد العينة، ويرجع عدم وجود فرص عمل للسياسات الاقتصادية التي انتهجتها الحكومة المصرية منذ إصدار قانون قطاع الأعمال رقم (53) والخاص بالشركات القابضة ثم أصدرت القانون رقم (93) لسنة 1992م والخاص بالقطاع نفسه، قامت الحكومة بموجبه

على بيع شركات القطاع العام–المملوكة للشعب– وكفت يدها عن التدخل في العملية الإنتاجية قدر الإمكان، وفتحت الباب على مصراعية أمام رأس المال الأجنبي للاستثمار في مصر، إضافة إلى إتخاذ الإجراءات القانونية التي تفضي إلى تحرير الاقتصاد المصري[80].، وهو ما اعطى الأولوية لرأس المال والرأسماليين المحليين والأجانب الذي سعى لتحقيق أرباحه ومصالحه على حساب "المواطنين" الذي "زاد" من تقليص فرص العمل للباحثين عن عمل.، ثم احتلت مشكلة (الحد الأدنى والحد الأقصى) المرتبة الثانية بنسبة 63.5%، ويرون أن مشكلاتهم يمكن أن تُحل: عن طريق **زيادة الحد الأدنى للأجور وتقليل الحد الأقصى**، لتحقيق مستوي معيشي يليق بالإنسان المصري والثروات التي تملكها مصر، وأن يكون خير مصر لكل المصريين وليس لفئة قليلة من "المستفيدين أو المستثمرين" سواء المصريين أو الأجانب، وهو ما يشير إلي "الوعي" خاصة في المرحلة الراهنة التي يشهدها المجتمع المصري، من حراك اجتماعي– سياسي، ورغبة في تجاوز المراحل السابقة من فساد وظلم اجتماعي وإقصاء، لنيل فرص اجتماعية واقتصادية أفضل، هذا الإقصاء الذي يصفه "فيراجولي" بإجرام السلطة، وتعمقه في مركز المجتمعات وتحكمه في مفاصلها، باستئثار مجموعة بكل شئ اقتصاديا وسياسيا، واستبعاد الباقين.[81]، فالتوسع في **الخصخصة** وتسييد نظام السوق وتجاهل الفئات الاجتماعية هي أصوات ظالمة لمواطنيها.، فالإنفاق علي كل الفئات لا يمكن أن يتراجع، مهما تخلت الدولة عن سلطاتها، وتوسعت في سياسات الحرية الاقتصادية[82].

فالتنمية من منظور "المواطنة" ليست مجرد تحسين حقيقي لظروف الحياة والرزق، بل نضال؛ لتمكين الأسر والأفراد. من خلال فضاءات صغيرة للحياة السياسية والإقليمية، كاعتراف بالتنوع الجوهري للحياة[83].، وهو ما لابد أن يشكل مستقبل المواطن المصري.، ويأتي (غلاء الأسعار) بنسبة 55.0%، ويرى 54% من أفراد العينة أن (مشكلة الفساد) من المشكلات الاقتصادية المؤثرة التي كانت واضحة قبل الثورة ولازالوا يعانون منها بعد الثورة، يقول "خالد": (تضمنت البنية المجتمعية عوامل قوية لانتشار الفساد بين شرائح المجتمع المصري العليا والوسطى والدنيا بدرجة كبيرة، ساعدت هذه البنية على التزاوج بين المال والحكم، بين ن له سلطة اتخاذ القرار، ومن لديه مصلحة ...حيث يتم تعيين ستة وزراء في حكومة واحدة يشرف كل منهم على وزارة وثيقة الصلة بنشاطه التجاري[84]، وبدا التزييف في "الخطاب" قبل ثورة 2011، وهو ما يشير إليه "أحمد زايد" بقوله: تزايد (الحديث عن الشفافية والنزاهة والحكومة الرشيدة والعدالة الناجزة...) وعندما يسأل البعض لماذا لا تصل ثمار هذا النمو ...يقال هذا يأخذ وقتاً)..فقد كان ترتيب مصر في (مؤشر الشفافية) عام 2010م المركز (111)[85]،وهو ما يعكس حالة الفساد في مصر.، وأخيراً تأتي شكلة عدم انتظام العمل بنسبة 29.5%، و هو ا يؤكد فشل السياسات الاقتصادية التي توجهت نحو "الخصخصة" وتمتع "القلة" ومعاناة "الكثرة" من أفراد المجتمع.

ب) تفصيل المشكلات الاجتماعية[86]:

كانت مشكلات التعليم أكثر المشكلات الاجتماعية التي يعاني منها أفراد العينة؛

جدول (13) تفصيلي يوضح المشكلات الاجتماعية التي يعاني منها أفراد العينة:

المشكلات الاجتماعية	العدد	النسبة %
الدروس الخصوصية	598	98.04
عدم وجود مدارس.	107	17.5
عدم وجود مدارس (مناسبة).	290	47.5
انتشار الأمية	325	53.2
نقص الوعى الصحى والثقافى	487	79.7

يتضح من الجدول السابق أن أكثر المشكلات الاجتماعية إلحاحاً هي: مشكلة نقص الوعي الصحي والثقافي: بنسبة 79.7%، فالمناطق التي يسكنون فيها تحتاج إلى خدمات توعوية في المجالات الصحية والثقافية.، ثم مشكلة عدم وجود مدارس (مناسبة من حيث الشكل الخارجي للمدرسة، وأيضا آداء المعلمين): بنسبة 47.5%.، وتحتل المرتبة الثالثة في المشكلات مشكلة انتشار الأمية: بنسبة 53.2%، وهو ما يدعو لتكثيف جهود أكثر لبرامج لمحو الأمية.، وتأتي مشكلة عدم وجود مدارس: بنسبة 17.5%، وهو ما يؤكد الحاجة لبناء مدارس جديدة.

ج- المشكلات البيئية والصحية[87]:

تشمل المشكلات البيئية كثرة القمامة، وتلوث مياه الشرب، وتسرب مواسير الصرف الصحي، والتلوث الصناعي:

جدول (14) تفصيلي يوضح المشكلات البيئية والصحية التي يعاني منها أفراد العينة:

المشكلات البيئية والصحية	العدد	النسبة %
كثرة القمامة واهمال الناس لنظافة الشوارع	579	94.8
تلوث مياه الشرب	302	49.4
عدم وجود أمن فى الشارع	320	52.37
تسرب مواسير الصرف الصحى	264	43.2
تلوث صناعى	179	29.3

من الجدول السابق تبين أن (كثرة القمامة): تأتي على قمة المشكلات البيئية التي يعاني منها 94.8% من أفرد العينة فالمناطق التي يسكنون فيها تعاني من انتشار القمامة، وحاجتهم إلى آلية للتعامل مع هذه المشكلة، واقترحوا عودة "عامل جمع القمامة" التقليدي، والاستغناء عن الشركات الأجنبية التي لم تثبت قدرتها على التعامل مع هذه المشكلة المزمنة.، ثم تأتي مشكلة (تلوث مياه الشرب): في المرتبة الثانية بنسبة 49.4%، أن المناطق التي يسكنون فيها تعاني من تلوث مياة الشرب، رغم اتصال البعض منها بشبكة المياه الرئيسية.، وتعاني نسبة 43.2% من أفرد العينة من مشكلة (تسرب مواسير الصرف الصحي) في المناطق التي يسكنون فيها، حيث يوجد بها مشاكل بيئية شبه دائمة، مثل (انتشار الذباب

والبعوض، والأمراض، وتلوث الشوارع المحيطة بالمنازل نتيجة تسرب مواسير الصرف الصحي، وتأتي مشكلة التلوث الصناعي في آخر المشكلات البيئية التي يعاني منها أفراد العينة بنسبة 29.3% لارتباطها بالمناطق التي توجد منها مصانع صغيرة تؤثر على البيئة المحيطة بها، وليس لديهم مسئولية في حدوثه إلا سكنهم قريبا من بعض المصانع الصغيرة او الكبيرة، التي لم تراعي قواعد السلامة، إما لعدم وجود رقابة حكومية كافية عليها، أو تصرفها بعدم مسئولية تجاه البيئة المحيطة بها سواء (بشر أو بيئة محيطة: هواء وماء وتربة...الخ).

د. مشكلات المجتمع المحلي:

جدول (15) يوضح مشكلات المجتمع المحلي التي يعاني منها أفراد العينة:

نوع المشكلة	العدد	النسبة %
اهمال المحليات		54.0
عشوائية النقل والمواصلات		47.7
المظاهرات وانقسام الناس في المجتمع المصري		42.38
لا يعرفون ما هي مشاكل المجتمع المحلي		17.51

من الجدول السابق يتضح من وجهة نظر أفراد العينة جاءت مشكلة (اهمال المحليات: بنسبة 54.0%)، وهو ا يتفق مع رؤية "أحمد مجدي حجازي" حيث يرى أن مظاهر احتكار السلطة والقهر السياسي والفساد الإداري في أجهزة الحكم المحلي كان من أسباب زيادة حالات الاحتقان في المجتمع المصري وتذمر الناس[88].، ثم كانت مشكلة (عشوائية النقل والمواصلات: بنسبة 47.7%) في المركز الثاني من مشاكل المجتمع المحلي، وتبعها (المظاهرات وانقسام الناس في المجتمع المصري: بنسبة 42.38%)، وأكدت نسبة 17.51% من أفراد العينة بانهم لا يعرفون ما هي مشاكل المجتمع المحلي.

د) كيفية حل المشاكل:

جدول (16) "كيفية حل المساكل" في المنطقة السكنية التي ينتمي لها أفراد العينة[89]:

أساليب حل المشكلات:	العدد	النسبة %
الشكوى للحكومة.	101	16.6
الكبار بيحاولوا يحلوها (قاعدة عرب)- (قاعدة أهل الحي	129	21.13
اشتراك أهل المنطقة في حل المشكلات	398	65.1
لا أعرف- ومليش دعوة، ومفيش مشاكل بتتحل	139	22.76
اللجوء للجمعيات الأهلية لطلب الدعم والمساعدة	55	9
أخذ الحق باليد	57	9.3
الإجمالي	611	100

يوضح الجدول أن اشتراك أهل المنطقة في حل المشكلات: أكدت نسبة كبيرة من أفراد العينة (65.1%) بأنه عند وجود مشكلة يشترك أهل المنطقة في حلها، وهو ما يعكس إيجابية الأفراد في التفاعل مع مجتمعاتهم، والسعي لحل

المشكلات التي يعانون منها، إلا أنهم يؤكدون أن هناك مشاكل لا يستطيعون التعامل معها أو مواجهتها ولابد أن تقوم الحكوة بدورها في مثل هذه المشكلات.، ثم يأتي الشكوى للحكومة: بنسبة 16.6% .، ثم أكدت 9.3% أنها لكي تحل مشكلاتها فإنها تلجئ لـــــ(أخذ الحق باليد): بمعنى (البلطجة)، وهذا إن كان يدل على شئ فهو يدل على الحالة التي يعيشها المجتمع المصري في هذه الفترة، وبالطبع هذا اسلوب غير منطقي وغير مجدي لأنه يعكس "شريعة الغاب" في التعامل بين أفراد المجتمع التي تؤكد الفكرة الخاطئة، بأن البقاء "للأقوى"، وهو منطق لا يصلح على مستوى المجتمعات الإنسانية.، ويأتي اللجوء للجمعيات الأهلية لطلب الدعم والمساعدة في المرتبة الأخيرة: بنسبة 9.0%، وعلى مستوى التحليل الاجتماعي تعد هذه النسبة ضئيلة مقارنة بنشاط الجمعيات الأهلية التي تعمل في مجالات خدمة المجتمع، وربما يعكس ذلك شيئين:

الأول: عدم ادراك الجمعيات الأهلية لطبيعة مشاكل المناطق التي يوجدون بها، بحيث أضحت لا تلبي احتياجات الناس في هذه المناطق.

الثاني: عدم تعرف الناس على الجمعيات المختصة بنوعية المشكلات التي يعانون منها، وبالتالي يفقد الناس التواصل والاتصال مع هذه الجمعيات.

ه) الاستعانة بجمع التبرعات من أهل الحي لحل بعض المشكلات:

جدول (17) يوضح جمع التبرعات لحل المشكلات:

هل تم جمع تبرعات لحل بعض المشكلات؟	العدد	%
نعم	292	47.8
لا	319	52.2
الإجمالي	611	100

يتضح من الجدول أن نسبة 46.8% قامت بجمع تبرعات في المنطقة السكنية التي يعيشون فيها لحل بعض المشكلات العامة المتعلقة بالحي السكني، مثل بعض (الضوائق) المالية لبعض الجيران أو تعرض البعض المشاكل صحية...الخ، وهنا نجد أن (فاعلية الأهالي) في حل بعض المشاكل ترتبط عادة "بحوادث طارئة" سواء صحية أو مالية، ولا تأخذ الشكل المنظم الذي يساهم في حل بعض المشاكل البيئية أو الاقتصادية والاجتماعية، وتفسير ذلك أنهم يرون أن هذه الأمور تخص "الحكومة" بامتياز.، بينما أكد 51.7% من أفراد العينة أنهم لم يجمعوا اي تبرعات لحل أي مشاكل، وهو يعكس (أمرين): إما تعقد المشاكل وتعديها قدرة الأفراد على حلها، أو عدم تعاون الأهالي فيما بينهم لحل مشاكلهم.

رابعاً: المواطنة الفعالة، والتنمية المجتمعية:

قامت الثورة نتيجة الحقوق المنقوصة للمواطنين، ويؤكد "وليد رشاد" أن هذه المواطنة المنقوصة في العالم الواقعي حولت الشباب إلى المجتمع الإفتراضي للتحصن بمواطنة جديد هي المواطنة الإفتراضية التي تحركت على متصل طرفه الأول الدولة القومية وطرفه الثاني السياق العالمي الذي شكله المجتمع الشبكي

[90]وقد ظهرت جوانب المواطنة المنقوصة قبل وبعد الثورة في مظاهر الإنسحابية والسلبية في كافة الجوانب: السياسية والاجتماعية...الخ، وتؤكد آراء المبحوثين هذه المواطنة المنقوصة في مجالات المشاركة السياسية، والإنضمام للأحزاب السياسية ....الخ.

1) المشاركة السياسية:

- استخراج بطاقة إنتخابية:

جدول (18) يوضح عدد الذين لديهم بطاقة إنتخابية:

من لديهم بطاقة إنتخابية	العدد	النسبة %
نعم	430	70.37
لا	181	29.63
الإجمالى	611	%100

يفسر ارتفاع نسبة ن لديهم بطاقة إنتخابية أن المرحلة العمرية لأفراد البحث تبدأ من (18 عام) وهو سن استخراج البطاقة الإنتخابية، والتي اهت باستخراجها الشباب في هذه المرحلة العمرية، رغبة في الشاركة في الإنتخابات المستقبلية.

- المنضمون للأحزاب السياسية:

جدول (19) عدد الأعضاء في الأحزاب السياسية:

العضوية الأحزاب السياسية	العدد	%
الأعضاء	196	%31.9
غير الأعضاء	415	68.1

يتبين من الجدول السابق تذني مشاركة المبحوثين في الأحزاب السياسية، هذا رغم تزايد عدد من استخرجوا البطاقة الإنتخابية، وهو ما يعكس الرغبة في المشاركة في الإنتخابات، رغم عدم الإنتماء للأحزاب السياسية، ما يعني عدم قدرة هذه الأحزاب على حشد أعضاء على الرغم من التغيرات السياسية والاجتاعية التي تشهدها الفترة الراهنة من جهة، وأيضا "تفتيت العضويات" بين الأحزاب خاصة مع تزايد عدد الأحزاب في مصر بعد قيام الثورة.، وهو ما يتفق مع بحث"سامية عياد"؛ في تأكيد المبحوثين لعدم جدوى الانضمام للأحزاب السياسية، نتيجة سيطرة الحزب الحاكم "السابق" علي الحياة السياسية، مما أدي إلي عزوف المواطن المصري عن المشاركة في الأحزاب السياسية، ولكنهم يرون إمكانية تغيير ذلك نتيجة تغير الأوضاع السياسية ومساحة الحرية التي تعيشها مصر بعد الثورة، و كذلك الثقة في إمكانات نزاهة الانتخابات، التي يعبر فيها أفراد الشعب المصري كله عن رأيهم بحرية: (رجال- نساء- شباب- مسلمين- أقباط) وتأتي المشاركة في الأحزاب هنا "فعل" وليس مجرد توصية أو فكرة للطرح.،

كما اتفق البحث الحالي مع بحثي: "أماني قنديل[91]" و"سامية عياد[92]" في عدم المشاركة في الأحزاب السياسية لأنها ضعيفة، مقابل سيطرة "الحزب الوطني"،

كما أن أدوارها هامشية وغير ملموسة.

جدول (20)

يوضح نسب المشاركة في الاستفتاء على الدستور والإنتخابات القادمة:

المشاركة في الاستفتاء على الدستور والإنتخابات القادمة	العدد	النسبة %
نعم	395	64.6
لا	216	35.4

يتبين من الجدول أن نسبة من شاركوا من أفراد العينة في الاستفتاء على الدستور عام (2013)، كما أنهم شاركوا في استفتاء (14-15/ يناير 2014) بنسبة 64.6% من أفراد العينة، كما أنهم سيشاركون في الانتخابات القادمة.، في حين لم ولن يشارك في الإنتخابات القادمة نسبة 35.4% من عينة البحث.، وهو ما دعى للتعرف على أسباب المشاركة وأسباب عدم المشاركة.

- أسباب المشاركة في الاستفتاء والانتخابات:

جدول (21) أسباب المشاركة في الاستفتاء والانتخابات:

أسباب المشاركة في الاستفتاء والانتخابات	العدد	%
للتعبير عن الرأي	120	30.37
الشعور بأهمية رأيي	93	23.54
لاختيار الذي يمثلني في الحكم	83	21.01
أخرى تذكر: (السلبية لا تصلح في مرحلة تغير المجتمع، بعد الثورة)	99	25.06
الإجمالي	395	%100

* ملحوظة: العينة المرجعية هنا: 395 وهم من شاركوا في الإنتخابات وليس العينة الإجمالية 611 مفردة.

من الجدول يتضح أن نسبة 30.44% تشترك في الانتخابات بهدف التعبير عن رأيها: ويُفسر ذلك بأنهم شعروا بان الانتخابات أصبحت تعبر تعبير حقيقي عن آراء المشاركين فيها.، ويشارك في الإنتخابات 23.56% من أفراد العينة لأنهم شعروا بأهمية رأيهم في صنع واقع ومستقبل المجتمع، وأكدت نسبة 20.94% من العينة أنها ستشارك في الإنتخابات لـــــــــــــ"اختيار الذي يمثلها في مجلس الشعب وفي الحكم) مؤكدين أنه يجب على أفراد المجتمع أن يكونوا ايجابيين مشاركين فيه من النواحي الاجتماعية والسياسية.، وأكدت نسبة 25.06% أنها ستشارك في الانتخابات، لأن سلبيتها لا تصلح في المرحلة التي يتغير فيها المجتمع، بعد ثورة 25 يناير، ولا شك أن هذه النسبة تعد إكمالاً لمن يشتركون في الانتخابات للتعبير عن رأيهم.

وتأتي المشاركة في الانتخابات والحياة العامة من خلال العمل السياسي "كفكرة أو توصية"، تطرح متفقة مع بحث "سامية عياد[93]"، مع تأكيدها، علي ضرورة قيام الكنيسة بعمل ندوات ومؤتمرات لنشر الثقافة السياسية بين الأقباط لإخراجهم من سلبيتهم.، ونري أن الشعب المصري بكل طوائفه يحتاج للثقافة

السياسية، في هذه المرحلة الحاسمة وما تشكله من أهمية في صنع المستقبل.، فوفقا لدراسة "وليم سليمان قلادة"[94] كان الحرمان من الحقوق السياسية ومن ممارسة الحكم، مشتركا بين جميع المصريين، مما محي من الأذهان فكرة التفرقة علي أساس الدين في المشاركة السياسية.

- **أسباب عدم المشاركة في الإنتخابات:**

جدول (22)

يوضح أسباب عدم المشاركة في الاستفتاء والانتخابات من وجهة نظر أفراد العينة مستقبلاً:

أسباب عدم المشاركة في الاستفتاء والانتخابات مستقبلاً	العدد	النسبة %
الانتخابات كلها مشاكل	47	21.75
حال البلد غير مستقر	44	20.10
منع الأهل لذويهم وأبنائهم من المشاركة	53	24.53
رأي المشارك ليس هاماً	22	10.48
رفض ما يسمونه "انتخابات الانقلابيين"،	50	23.14
الإجمالي	216	%100

ملحوظة: العينة المرجعية هنا 216 مفردة ونسبتهم 35.4% وهم من لم يشاركوا في الإنتخابات.

أكدت نسبة 35.4% وعددهم (216 من عينة البحث) أنها لم ولن تشارك في استفتاء (14-15/ يناير 2014) والإنتخابات القادمة وانهم يقاطعون هذا الاستفتاء، والانتخابات الأخرى المترتبة عليه، وكانت اسباب عدم المشاركة وفقا لآراء العينة:

أكدت نسبة 21.75% من العينة أنهم لن يشاركوا في الانتخابات، لأن الانتخابات كلها مشاكل وتثير عداوات بين الناس، إضافة إلى يوم الإنتخابات والمشاكل التي تحدث فيه، لهذا كان عدم المشاركة أفضل، وهو ما يتسق مع ما يراه "أحمد مجدي حجازي": في أن: المواطنون افتقدوا الثقة في نظام دأب على قمع حريتهم وإمتهان كرامة المعارضين، وأبعدهم بأساليب تتأرجح بين التخويف والقمع- عن المشاركة السياسية الفاعلى في مجتمعهم، كما جند بعضهم لتحقيق اهداف اقتصادية واجتماعية تحقق مصالح: جماعات القوى" أو "جماعات المصالح"[95].

وترى نسبة 20.10% أنهم لن يشاركوا في الانتخابات لأن حال البلد غير مستقر، وهو ما يعني أن عدم المشاركة يعد تجنباً لأي أذي قد يتعرض له المشاركين في الانتخابات نتيجة (عدم توافر الأمن، والبلطجة من جهة البعض) خاصة يوم الإنتخاب.، ومن أسباب عدم المشاركة منع الأهل لذويهم وأبنائهم من المشاركة بنسبة 24.53% ومن تحليل البيانات كان معظم هؤلاء من (السيدات) ويمنعها الأب أو الأخ أو الزوج، بسبب: الرغبة في عدم الانخراط في المشاركة السياسية تحاشيا للأضرار التي يمكن أن تلحق بهن، وقد يكون المنع "آلية" لإبطال صوت المرأة خاصة في حالات اختلاف الآراء السياسية بين المرأة وأسرتها، أو

الرغبة في عدم تعريض السيدات لمشاكل خاصة تلك التي تحدث وقت الإنتخابات.، كا تبين أن رأي المشارك ليس هاماً: بنسبة 10.48% من أفراد العينة، كما يقتنعون أنهم لن يستطيعوا المساهمة في التغيير إلى الأفضل في النواحي الاجتماعية والسياسية، رغم قلة عدد من يرون أن رأيهم غير هام: يعد هذه امتداد للمرحلة السابقة على الثورة فترة سيطرة (الحزب الوطني الحاكم) على الحياة السياسية في مصر....وأحزاب معارضة متهالكة، يسميها "خالد" أحزاب (المكتب والصحيفة) والمواطن المصري ليس له مجال في هذا السجال النخبوي، لأن مشاكله وقضاياه الحياتية الحقيقية ليست الشغل الشاغل لأي من هذه الأحزاب [96]، وهنا كانت عدم المشاركة أفضل من وجهة نظرهم.، وأكدت نسبة 23.14% من إجمالي العينة (216 مفردة) أنهم لن يشاركوا في الانتخابات، لأنهم يرفضون ما يسمونه "انتخابات الانقلابيين"، التي يرفضونها ويرون انها ليست شرعية، لذا ل ولن يُشاركوا في الإنتخابات.

2) الحقوق التي يحتاجها المشاركين في البحث من المجتمع[97]:

إنطلاقاً من أن: "كل حاجة إنسانية" تؤسس لـــــــ ((حق)) يسعى لتلبيتها بطريقة مقبولة اجتماعيا وقانونيا، كان الحديث عن الحقوق كمكون من مكونات الحياة الإنسانية، وكذلك "المواطنة" لتكونها من حقوق وواجبات ومسئوليات، بين الأفراد والدولة من جهة وبين الأفراد وبعضهم البعض من جهة أخرى، كان اهتمام البحث بالتعرف على ((حقوق المواطن)) من وجهة نظر المبحوثين، وكانت كالتالي:

جدول (23) حقوق المواطنين من وجهة نظر العينة:

الحقوق التي يطالب بها الناس	النسبة %
الحق في الحصول على دخل مناسب وعمل مشاريع	%49.42
توفير ظروف مناسبة للتعليم الجيد	%28.31
توفير رعاية صحية لجميع المواطنين ومستشفيات حكومية وتنظيم اسرة	25.53 %
الحق فى الحرية والتعبير عن الرأي والوعي الثقافى	%25.04
مراعاة حقوق الانسان والمعاملة الادمية	%21.11
المساواة والعدالة والاحترام	%15.54
تحقيق الأمن والأمان	%15.22
الحق فى بيئة نظيفة	%14.23
الحق فى مواصلات محترمة وتنظيم المرور ورصف الطرق ب	%7.85
الحق فى مكان مناسب للعيش	%7.69
لا يعرف حقوقه	%6.38
الحق في تنمية المجتمع والمناطق العشوائية والخدمات المجتمعية	%3.92
الحق فى المشاركة السياسية والتعبير عن الرأي	%3.43

الحقوق التي يطالب بها الناس	النسبة %
الحق في خفض الاسعار	%3.10
الراحة النفسية والتفاهم واحترام الآخر والجيران	%2.78
الاهتمام بالمرافق العامة، واصلاح المجاري والصرف الصحي	%2.78
الحق فى الدعم ودعم رغيف العيش	%2.29
الحق فى المساعدة فى الزواج	%2.12
الحق في التوعية الدينية	%1.47
الحق في المساواة بين الرجل والمرأة	%1.47
الحق فى الاهتمام بالمرأة والطفل وكبار السن.	%1.14
الحق في الاستجابة لمطالب المواطنين- والاهتمام بالتنمية الاقتصادية والتقدم- ومحو الأمية، ((نسب متساوية))	%0.98
الحق في تحقيق استقرار البلد - وتوفير عمل خاص للمرأة الأرملة والمطلقة - وعدم فرض القوة والسلطة على الشعب وعدم تضليل الرأي العام بنسب متساوية	%0.81
الحق في الاهتمام بالرياضة وانشاء نوادي رياضية- والاهتمام بتخفيض أسعار الكهرباء وعدم قطعها - والحق في أن تتركنا الحكومة في حالنا- تراعي الحكومة حقنا في البيع والشراء، بنسب متساوية	%0.65
الحق في: التصدي للرشاوي وعدم الواسطة والمحسوبية	%0.49
الحق في مياه صالحة للشرب ومأكولات غير مرشوشة بمبيدات مسرطنة	%0.32
الحق في:-مدارس لذوي الاحتياجات الخاصة- والتعليم الجيد للبنات واقناع الزوج بالتعليم- رفض الخدمة العسكرية-تقديم قروض ميسرة للشباب-والاهتمام بمشكلات اطفال الشوارع، والحق في السفر الي الخارج، بنسب متساوية، تساوي:	%0.16

يتبين من الجدول أن الحقوق التي يطالب بها أفراد العينة، كالتالي: تم ترتيب "الحقوق" من وجهة نظر أفراد العينة، تنازليا من أكثر الحقوق التي نادى بها أفراد العينة إلى الأقل، كالتالي:

كان (الحق في الحصول على دخل مناسب وعمل مشاريع) أكثرالحقوق التي ينادي الناس بالحصول عليها بنسبة 49.42% من إجمالي عدد العينة.، ثم توفير ظروف مناسبة للتعليم بنسبة 28.31% ، وتوفير رعاية صحية لجميع المواطنين ومستشفيات حكومية وتنظيم اسرة بنسبة 25.53 %: يقول مجموعة من المبحوثين: "إذا مرض أحدنا لا يجد مستشفي حكومي محترم يسعفه أو يعالجه و ده يخلينا نلجئ للمستوصفات الخيرية"، وتقول أحد المبحوثات: حينما مرضت أمي، ذهبنا "لأبونا في الكنيسة" فأعطانا ورقة لمستشفي "الشفاء" بالمرج، لتخفيض تكاليف الكشف، وصرف الدواء مجانا"، وهو ما يشير إلي قيام جهود "أهلية" لتلبية حاجات الناس، التي عجزت الحكومة عن القيام بها، نتيجة اتباع سياسة التحرر الاقتصادي-حتي من حاجات الناس-!!، ويليه الحق في الحرية والتعبير عن الرأي والوعي الثقافي بنسبة 25.04% ، يليه مراعاة حقوق الانسان والمعاملة الادمية

21.11%، والمساواة والعدالة والاحترام بنسبة 15.54%: ويركز المبحوثين على تقليل الفجوة بين الفقراء والأغنياء وتحقيق العدالة الاجتماعية؛ يقول أحدهم: "مايبقاش واحد يقبض الآلاف والتاني مش لاقي يأكل عيش أو يعلم ولاده".، ثم يأتي تحقيق الأمن والأمان بنسبة 15.22% ، والحق في بيئة نظيفة بنسبة 14.23% ، والحق في مواصلات محترمة وتنظيم المرور ورصف الطرق بنسبة 7.85%، والحق في مكان مناسب للعيش بنسبة 7.69%، ونسبة من لا يعرف حقوقه 6.38%من إجمالي عدد العينة، والحق في تنمية المجتمع والمناطق العشوائية والخدمات المجتمعية بنسبة 3.92%، والحق في المشاركة السياسية والتعبير عن الرأي بنسبة 3.43%: كما أكد بعضهم علي غياب الأقباط عن التمثيل السياسي، حتي في انتخابات بعد الثورة.، وفي مرحلة قبل الثورة وهو ما يتفق مع بحث "سامية عياد"؛ "فهناك عزوف للأقباط عن المشاركة السياسية في إطار عزوف أفراد المجتمع المصري كله، حيث فقد المواطن المصري الثقة في قدرته علي التأثير وصنع القرار مثلهم مثل كل المصريين[98]، وفي ذلك لا يعد الأقباط وحدهم من يتعرضون لذلك.، فالمرأة تعد مواطنة من الدرجة الثانية في المجال الخاص "الأسرة" وكذلك في المجال العام وهو الدولة وسوق العمل، بل والمجتمع المدني.، يؤكد ذلك مؤشرات النوع الاجتماعي والمؤشرات الاجتماعية مثل نصيب المرأة في البرلمان وغيره من مؤسسات صنع القرار السياسي ونصيبها من التشغيل بأجر وملكية الأعمال الخاصة ومشاركتها في السلطة القضائية و المؤسسات الثقافية[99].

والحق في خفض الاسعار بنسبة 3.10%، والراحة النفسية والتفاهم واحترام الآخر والجيران بنسبة 2.78%، والحق في الاهتمام بالمرافق العامة، واصلاح المجاري والصرف الصحي بنسبة 2.78%، والحق في الدعم ودعم رغيف العيش بنسبة 2.29%، والحق في المساعدة في الزواج بنسبة 2.12%، والحق في التوعية الدينية بنسبة 1.47%، والحق في المساواة بين الرجل والمرأة بنسبة 1.47%، والحق في الاهتمام بالمرأة والطفل وكبار السن.بنسبة 1.14%، والحق في الاستجابة لمطالب المواطنين، والاهتمام بالتنمية الاقتصادية والتقدم، ومحو الأمية، و بنسب متساوية تساوي: 0.98%، والحق في: تحقيق استقرار البلد، وتوفير عمل خاص للمرأة الأرملة والمطلقة، وعدم فرض القوة والسلطة على الشعب وعدم تضليل الرأي العام بنسب متساوية تساوي:0.81%، والحق في الاهتمام بالرياضة وانشاء نوادي رياضية، والاهتمام بتخفيض أسعار الكهرباء وعدم قطعها، والحق في أن تتركنا الحكومة في حالنا، وتراعي حقنا في البيع والشراء، هذه العناصر بنسب متساوية، تساوي: 0.65%، والحق في التصدي للرشاوي وعدم الواسطة والمحسوبية ببنسبة 0.49%، والحق في مياه صالحة للشرب ومأكولات غير مرشوشة بمبيدات مسرطنة بنسبة 0.32% ، والحق في مدارس لذوي الاحتياجات الخاصة، والتعليم الجيد للبنات واقناع الزوج بالتعليم، ورفض الخدمة العسكرية، قروض ميسرة للشباب، والاهتمام بمشكلات اطفال الشوارع، والسفر الي الخارج، بنسب متساوية، تساوي 0.16% من إجمالي عدد

العينة.

كان ترتيب الحقوق التي تتأسس على احتياجات–تلك الاحتياجات التي تتطور وتتزايد بتطور الزمان والمكان– تعبيراً عن طبيعة الفترة التي أجري فيها البحث بعد ثورة "يناير 2011" والتي كان شعارها "عيش– حرية– عدالة اجتماعية": في إشارة إلى حقوق المواطنة: (الإقتصادية، والسياسية والاجتماعية)؛ حيث كانت الظروف المعيشية السيئة وعدم الرضا عنها وعدم وجود فرص عمل للشباب وزيادة نسب البطالة ميكانزمات أشعلت الثورة وضمنت استمرارها و الحق في الحصول على دخل مناسب وعمل مشاريع وهما أول الحقوق التي طالبت بها عينة البحث وصولا للحق في تنمية المجتمع، ثم الاهتمام بالحقوق الاجتماعية: (التعليم والصحة وحاربة الفساد) والحقوق السياسية: (الحق في حرية الرأي والوعي الثقافي ومراعاة حقوق الانسان والمساواة والعدالة وتحقيق الأمن)، ثم تلا ذلك الحقوق النوعية لبعض فئات المجتمع: حقوق الشباب (إضافة إلى الحق في فرص العمل– كان الحق في المساعدة في الزواج والحق في تقديم قروض ميسرة للشباب)، كذلك كانت حقوق المرأة: (المساواة بين الرجل والمرأة، و الاهتمام بالمرأة والطفل وكبار السن، وتوفير عمل خاص للمرأة الأرملة والمطلقة والتعليم الجيد للبنات).

والخلاصة أن (الحدث الثوري) وضع الناس على مفترق طريقين (قبل الثورة: حيث افتقاد الكثير من الحقوق) و(بعد الثورة: حيث البحث عن الحقوق المفقودة والإجراءات التي يمكن من خلالها تحصيل الحقوق الضائعة).، ومن خلال تحول هذه الحقوق (المأمولة) إلى ممارسات في الحياة الاجتماعية تقوم علي الاندماج، والمساواة، واحترام حقوق الآخرين، والتسامح، وتطبيق مبادئ العدل، والسماح لكل الفئات بالانخراط في الحياة، والحصول علي حقوق متساوية، هذه الممارسات تتطور مع تطور المجتمع نحو "البناء الديمقراطي المفتوح"، ما يجعل المواطنة علاقة ظاهرة في كل الممارسات الحياتية.، ما يعني تطابق ما هو موجود في الدستور والنصوص التشريعية مع الممارسات الواقعية: في الشارع، وفي العمل، وفي المنتديات العامة، وفي الخدمات العامة، لن تجد في مثل هذا المجتمع شخصا يقول لك: من أنت؟ كيف تحدثني هكذا؟ ألا تعرف من أنا؟ ولن تجد شخصاً يُمكن أبناءه أو أبناء زملائه وأقاربه من الحصول علي فرص لا يستحقونها وحرمان المستحقين. ولن تجد شخصا يحتقر الفقراء ويستهلك ما لا يقدرون عليه. كثير من الممارسات التي تحد من الشعور بـــــــــ "المواطنة" و تدفع الناس للقول علنا: "إن هذه البلد لم تعد بلدنا" في هذا الظرف نكون بصدد مشكلة كبيرة تتصل بتكوين "النظام العام" والمواطنة[100].، وهو ما يعني أن المصريين جميعا في ظل الظروف السابقة كانوا يفتقدون المواطنة.، ما يؤكد ضرورة البناء علي ما سبق من ظروف، والتحول إلي توطين مواطنة المصريين جميعا.

3) الواجبات التي يجب على أفراد المجتمع القيام بها تجاه المجتمع[101]:

من مبادئ المواطنة أن كل حق يقابله واجب، لذا كان الحديث عن

"واجبات المواطنة" التي يجب على أفراد المجتمع القيام بها.

جدول (23) واجبات المواطنة من وجهة نظر أفراد العينة:

واجبات المواطنة	النسبة %
خدمة البلد وحل المشكلات واتقان العمل والتعليم	%33.87
مساعدة الآخرين وحل مشكلاتهم والتعاون مع الجمعيات الأهلية	%17.83
الحفاظ على النظام وقواعد الحكومة والمجتمع والتعاون	%14.72
المحافظة على نظافة البلد	%14.7
لا أعرف، ما هي الواجبات التي يجب على أن أقوم بها	%13.58
الدفاع عن الوطن والحفاظ على البلد وعدم قطع الطريق.	%7.69
نشر الوعي الثقافي (القيم والخبرات والمهارات).	%7.20
الحفاظ على منشآت الدولة وعدم التخريب.	%6.64
تطوير وتنمية البلد والانتاج.	%6.54
المشاركة السياسية في الانتخابات والاستفتاءات.	%6.21
احترام الاخرين.	%5.56
رعاية الأباء والأمهات وعدم التفريق بين الأبناء ورعاية الاسرة.	%3.76
لا شئ لعدم التزام الحكومة (عندما احصل على حقوقى اسألنى عن واجباتى).	%2.93
عدم الاختلاط والحفاظ على الاداب العامة: (عدم التبرج- منع المواقع الاباحية- منع المخدرات- المساعدة في اعمال الخير).	%1.96
الحفاظ على الآثار والمناطق السياحية.	%1.47
اتقان العمل والامانة والاخلاق والنصح.	%1.30
محو الامية.	%0.98
دفع الضرائب.	%0.81
توفير مال للمساعدة.	%0.65
قول الحق.	%0.49
وجود سكن، والحفاظ على أمن السيدات.	%0.32
تأدية الخدمة العسكرية.	%0.16
الإجمالي	لا تساوي 100% لأنه يُسمح بأكثر من اختيار

إذا كانت جوانب المواطنة والحقوق والواجبات والمسئولية، قمنا بعرض الحقوق بالتفصل، ثم دمجنا الواجبات والمسئولية معا لأنهما في جوهرهما يتضمنا التزامات للمواطن تجاه الدولة من جهة والمواطنين الآخرين من جهة أخرى، ومن ملاحظة الجدول السابق نجد أنه كما كانت "الحقوق" ترجمة لطبيعة "فترة الثورة" وتأكيد للحقوق التي افتقدها المواطنين، ومحاولة التأكيد عليها.، كانت "الواجبات كذلك انعكاس لطبيعة المرحلة: من حيث:

1) كانت خدمة البلد وحل المشكلات واتقان العمل والتعليم بنسبة 33.87% أول الواجبات والمسئوليات، ثم مساعدة الآخرين وحل مشكلاتهم والتعاون مع الجمعيات الأهلية بنسبة 17.83% ، والحفاظ على النظام وقواعد الحكومة والمجتمع والتعاون بنسبة 14.72%، والمحافظة على نظافة البلد بنسبة 14.7%، ولا يعرف 13.58% ما هي الواجبات التي يجب عليهم القيام بها، والدفاع عن الوطن والحفاظ على البلد وعدم قطع الطريق بنسبة 7.69%، ونشر الوعي الثقافي (القيم والخبرات والمهارات)، بنسبة 7.20%، والحفاظ على منشآت الدولة وعدم التخريب، بنسبة 6.64%، وتطوير وتنمية البلد والانتاج، بنسبة 6.54%، والمشاركة السياسية في الانتخابات والاستفتاءات، بنسبة 6.21%، واحترام الاخرين بنسبة 5.56% من إجمالي أفراد العينة، ورعاية الأباء والأمهات وعدم التفريق بين الأبناء ورعاية الاسرة، 3.76%، وترى نسبة 2.93% من أفراد العينة أنه: (ليس عليها واجبات لأن الحكومة لا تلتزم بواجباتها، مؤكدين: أنه: (عندما نحصل على حقوقنا اسألونا عن واجباتنا)، وعدم الاختلاط والحفاظ على الاداب العامة (عدم التبرج- منع المواقع الاباحية- منع المخدرات- المساعدة في اعمال الخير، بنسبة 1.96%، والحفاظ على الآثار والمناطق السياحية بنسبة 1.47%، واتقان العمل والامانة والاخلاق والنصح بنسبة 1.30% من إجمالي أفراد العينة.، ومحو الامية ودفع الضرائب، بنسب 0.98% و0.81% على التوالي.، وتوفير مال للمساعدة، و قول الحق، بنسب 0.65% و0.49% على التوالي، وجود سكن، والحفاظ على آمن السيدات، وتأدية الخدمة العسكرية، بنسب 0.32% و0.16%.، وتقترب بعض هذه الواجبات من واجبات المواطن طبقا لبحث "Nick Cloug " بالتأكيد علي أن المواطن يجب أن يتميز بـــــــ: "التعاون مع الآخرين، والتزام مبادئ العدالة الاجتماعية، واحترام الثقافات المختلفة، والإحساس بمشكلات المجتمع المحلي والعالمي، وحل المشكلات بطرق سلمية، العمل علي حماية البيئة، والدفاع عن حقوق الإنسان، والقدرة علي الكفاح من أجل مستقبل أفضل[102]"

اتفق البحث الحالي مع بحث William عن "واجبات "المواطنة" في بعض الواجبات فوفقا لبحث William عن "واجبات المواطنة"، أكد أن واجبات المواطنة هي: (دفع الضرائب، الخدمة العسكرية، طاعة القوانين المشروعة، الالتزام بالولاء للمجتمع والأوضاع السياسية والديمقراطية، المشاركة لتحسين نوعية الحياة المدنية والسياسية، احترام حقوق الآخرين، الدفاع عن "حقي وحق الآخرين" ضد من ينتهكونها، ممارسة الحقوق[103])، واختلف البحث الحالي عن بحث "وليم" في بعض "الواجبات"، ولعل هذا الاختلاف نابع من اختلاف "المرحلة الزمنية لإجراء البحث"، حيث أن البحث الحالي أجري في مصر عقب "ثورة يناير 2011م" وهي حالة استثنائية عانى فيها المواطن من الاغتراب وهو ما انعكس في تعبير المبحوثين عن واجبات ترتبط بهذا الحدث، مثل: (الحفاظ على النظام، المحافظة على النظافة، والدفاع عن الوطن، والحفاظ على منشآت الدولة وعدم التخريب، تطوير البلد، آداء الواجب مرهون بالحصول على الحقوق، والحفاظ على الآثار..الخ)،

2) كانت هناك بعض الواجبات التي أكدت عليها العينة وارتبطت بمرحلة الثورة مثل:

تعددت الواجبات التي رأى أفراد العينة ضرورة الإلتزام بها، إلا أنه زاد التركيز على بعضها والتي أكدت عليه ظروف البلد في مرحلة الثورة والتي مثلت "أشياء مفتقدة كليا– أو جزئيا" قبل أو بعد الثورة، مثل:

– المحافظة على نظافة البلد: قبل الثورة كانت المناطق التي يُطلق عليها"مناطق راقية" تتمتع بمستوى من النظافة أعلى نسبياً من المناطق "الشعبية"، إلا أنه بعد الثورة لُوحظ تدني مستوى النظافة في كافة الأحياء وظهرت القمامة على المستويات كافة، وهو ما أثر على رؤية المبحوثين بضرورة أن يكون الحفاظ على "النظافة" واجب أساسي للمواطن كآلية أساسية بدلا من الاعتماد شركات وعمال النظافة الذين أهملوا إلى حد كبير واجباتهم، وأيضا تزامنا مع "الصحوة" المجتمعية التي اعقبت الثورة في التأكيد على "دور الفرد في التغيير".

– الحفاظ على النظام وقواعد الحكومة والمجتمع والتعاون: في إشارة إلى قيام البعض بالخروج على النظام والقواعد المرعية والمتعارف عليها سواء في المنشآت الحكومية أو في الشارع وأعمال البلطجة.

– الدفاع عن الوطن والحفاظ على البلد وعدم قطع الطريق: في إشارة إلى بعض حوادث قطع الطرق التي تبعت الثورة نتيجة بعض المطالب الفئوية للضغط على الحكومة، أو بعض الأحداث العارضة التي يتخذ منها البعض ذريعة لقطع الطرق لتحقيق مكاسب أو حلول لبعض المشكلات "المزمنة".

– الحفاظ على منشآت الدولة وعدم التخريب: في إشارة لما شهدته بعض المنشآت: مثل أقسام الشرطة ومقار الحزب الوطني وأمن الدولة من تخريب وسلب ونهب بوصفها رموزاً للظلم والاستغلال، وهو ما جعل بعض المبحوثين يشيرون إلى أنه من واجبات المواطنة الحفاظ على منشآت الدولة وعدم التخريب.

– رأى بعض أفراد العينة أنه ليس "عليهم واجبات"، يقول بعضهم: (عندما احصل على حقوقي اسألني عن واجباتي)، وأرجعوا ذلك لعدم التزام الحكومة في القيام بواجباتها تجاه مواطنيها، وهو ما يعني –من وجهة نظرهم أن الحقوق يقابلها واجبات، وما دمنا لم نحصل على حقوقنا فليس علينا واجبات–

– الحفاظ على الآثار والمناطق السياحية: وهو ما يعكس بعض حالات السلب والإعتداء التي تعرضت لها بعض المنشأت الأثرية، وهو ما بدا في الجهود الشعبية في حماية المتحف المصري أيام الثورة الأولى حفاظاً على محتوياته من السرقة.

– الحفاظ على أمن السيدات: كان التأكيد على (الحفاظ على أمن السيدات): نتيجة بعض حوادث الخطف والإغتصاب والتعدي على بعض السيدات نتيجة الظروف الأمنية غير المستقرة،؟ مما دعى البعض للتأكيد على الحفاظ على أمنهن بالجهود الفردية والمجتمعية والحكومية.

4) كيف يمكن تحاشي حدوث المشكلات مستقبلاً: يُسمح بأكثر من اختيار

جدول (24)

يوضح رأي العينة في الآليات التي يمكن عن طريقها تحاشي حدوث المشاكل مستقبلاً للمواطنين:

آليات تحاشي المشكلات مستقبلاً:	العدد	%
توفير فرص عمل	497	81.5
بث الوعي بدور المواطن	374	60.2
المشاركة الشعبية بين الأهالي في حل المشكلات	368	61.2
الإدارة الجيدة للموظفين والهيئات والمتابعة المستمرة	330	54.0
ضبط الأسواق	324	53.0

يتبين من الجدول السابق أن أول آليات تحاشي المشكلات مستقبلاً في المجتمع المصري من وجهة نظر العينة، كانت: توفير فرص عمل بنسبة 81.5%، وهو ما يؤكد أهمية "الجانب الاقتصادي"، خاصة مع ارتفاع نسبة البطالة في المجتمع المصري: التى وصلت"وفقا للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء" إلى 13.4% عام 2014، وترتفع هذه النسبة الى 30% بين فئة الشباب دون عمر الثلاثين، وهو ما يجب أن يضعه صانع القرار أمامه في الفترة القادمة لتحقيق السلام والاستقرار المجتمعي.

في هذا السياق يرى "تيد جور" Ted Gure في كتابه: (لماذا يثور الناس؟- 1970)، والذي توصل فيه إلى أن الناس تثور نتيجة تلاقح الحرمان وتدهور شرعية النظام السياسي ونمو الأفكار الثورية (على أي نحو كانت) فكلما ازدادت رقعة الحرمان في المجتمع، وكلما تقلصت شرعية النظام، وكلما نمت الأفكار الثورية، كانت قدرة الناس على الثورة والتمرد كبيرة[104].

ثم يأتي بث الوعي بدور المواطن بنسبة 60.2% من وجهة نظر أفراد العينة ولعل "بث الوعي" أكدت عليه نسبة كبيرة من العينة بعد الثورة أهمية الوعي في مرحلة فارقة في حياة المجتمع المصري للتعرف على طبيعة المتغيرات الداخلية والدولية، بتحقيق مصالح المجتمع المصري وأفراده.، ثم تأتي المشاركة الشعبية بين الأهالي في حل المشكلات بنسبة 61.2%، وهو ما يشير لفكر المواطنين بعد الثورة بضرورة المشاركة في حل المشكلات بمساحة أكبر عن ذي قبل.، ويؤكد 54% من أفراد العينة على أهمية (الإدارة الجيدة للموظفين والهيئات والمتابعة المستمرة)، في إشارة إلى محاربة الفساد ومتابعة الموظفين للتأكد من قيامهم بأعمالهم مما يعود بالنفع على المؤسسة وأفراد المجتمع.، ويشير 53.0% من أفراد العينة إلى أهمية "ضبط الأسواق" ولعل هذا بسبب إنفلات الأسعار وزيادة أسعار السلع الغذائية خاصة، فترة غياب بعض مؤسسات الدولة عن القيام بدورها.

5) المشروعات التي يمكن ان تحسن أوضاع الحي:

جدول (25) يوضح المشروعات التي يمكن أن تحسن أوضاع المواطن من وجهة نظر العينة:

نوع المشروعات التي يمكن أن تحسن أوضاع المواطن:	العدد	%
إقامة المشروعات الصغيرة	129	%21.12
إنشاء مشروعات صغيرة على الأراضي الفضاء	117	%19.15
تنظيف المنطقة من القمامة وتشجيرها: عمال النظافة التقليديين وليس شركات	114	%18.65
لا اعرف	102	%16.69
ايجاد فرص عمل مناسبة (طبقا للمؤهل)	80	%13.09
انشاء مراكز صحية ومستشفيات	68	%11.12
توفير حضانات، ومدارس ومعاهد وجامعات جديدة	56	%9.16
الاهتمام بالتعليم ومحو الأمية	56	%9.16
اقامة هيئات منظمات مجتمع مدني لرعاية الايتام، وجمع الاموال لحل المشكلات	50	%8.18
رصف وإنارة الشوارع وتنظيم المرور والمواصلات	46	%7.52
بث الوعي الثقافي	45	%7.36
تشغيل الشباب في بعض الحرف (غزل ونسيج- مشغل)	40	%6.54
انشاء نوادي اجتماعية وتطوير مراكز الشباب	29	%4.74
توفير صرف صحي	25	.%4.09
انشاء مساكن للشباب	15	%2.45
توفير الامن في الشارع	14	%2.29
تدعيم الموارد الاقتصادية والطاقة الشمسية	12	%1.96
توفير الغاز الطبيعي والمياه النظيفة	7	%1.14
الزراعة في الصحراء وتقديم (القرض الحسن)	5	%0.81
انشاء مراكز إعادة تأهيل	2	%0.32
الحكومة مسئولة عن حل مشكلاتنا، والحرية والمساواة.	3	%0.49
(محتاجين نفرح).	3	%0.49

يؤكد أفراد العينة أن المشروعات التالية يمكن أن تحسن أوضاع المواطن، وترتيبها ((تنازليا))، كالتالي:

إقامة بعض المشروعات الصغيرة، مثل: (مشروع ماشروم- مصنع تعليب منتجات الألبان- مشغل- فرن- ترخيص سيارات الأجرة و"توك توك...الخ) بنسبة21.11%، بالنظر إلى أنواع هذه المشروعات نجد أنها تعكس وتتناسب مع طبيعة البيئة التي أجري فيها البحث "حي إمبابة" بمحافظة الجيزة من حيث بساطتها وتواضع رأس مال هذه المشروعات.، ثم إنشاء مشروعات صغيرة على الأراضي الفضاء بنسبة 19.14%، وهو ما يعكس حالة "الزحام الشديد" في الحي مما يجعل

أفراد العينة يرون ضرورة استغلال الأراضي الفضاء لتحقيق صالح المجتمع.، تنظيف المنطقة من القمامة وتشجيرها: (عودة عمال النظافة التقليديين وليس شركات) بنسبة 18.65% وذلك لحل المشكلات البيئية والصحية خاصة في المناطق المزدحمة.، تؤكد نسبة 16.53% أنها لا تعرف نوع المشروعات التي يمكن أن تحسن أوضاع المواطن، ويرى 13.09% من أفراد العينة ضرورة ايجاد فرص عمل مناسبة (طبقا للمؤهل) كوسيلة لتحسين أوضاع المواطن مستقبلاً، ويهتم 11.62% من أفراد العينة بإنشاء مراكز صحية ومستشفيات كوسيلة للرعاية الصحية والإهتمام بصحة وحياة المواطن.، ويرى 9.65% و9.9% من أفراد العينة ضرورة توفير حضانات ومدارس ومعاهد وجامعات جديدة والاهتمام بالتعليم ومحو الأمية على التواليوغيرها من المشروعات التي يرى أفراد العينة أهميتها لتحسين أوضاع المواطنين، بداية من المشروعات الاقتصادية والاجتماعية والصحية وصولا إلى الحاجة للفرحة نتيجة فترة الإنفلات الأمني والخوف واضطراب الأوضاع المجتمعية.

البحث عن احتياجات الناس بترتيب "الأولويات" أي الأكثر احتياجاً وتأثيراً من حيث أهميته لأفراد المجتمع.، كل ما سبق يدعم ويعزز "التنمية" في المجتمع، تلك التنمية التي تكون نابعة من بحث "احتياجات الناس" والمساعدة في تلبيتها وفق الممكن والمتاح، مما يحقق خير البشر بما هم بشر لهم حقوق وعليهم واجبات.

النتائج العامة للبحث:

- أجري البحث على 611 مبحوث ومبحوثة من ريف وحضر حي إمبابة، بلغت نسبة الذكور 59.1% والإناث 40.9%، كان التوزيع العمري للعينة: بلغت نسبة الشباب (من 16- 30 عاماً) في عينة البحث 78.9%-نظراً لأهمية هذه المرحلة العمرية-، أما بالنسبة للحالة الاجتماعية (بلغت نسبة من لم يتزوج 71.%، والمتزوجين 6% وأرمل 1.8% ومطلق 1%، وبالنسبة للتوزيع الجغرافي كانت نسبة ساكني الحضر 72.3% وساكني الريف 27.7%، كانت نسبة الحاصلين على تعليم ثانوي وجاعي وبعد جامعي 78.9% من أفراد العينة.
- كانت الصورة الذهنية للمواطنة: "الحقوق والواجبات"، والصورة الذهنية للثورة: "تغيير للحصول على الحقوق وتحسين الظروف".
- بالنسبة لإحتياجات المبحوثين:

1) الاحتياجات في مجال التعليم: (المدارس غير كافية بنسبة 55.8%: ويأتي تحسين آداء المدرسين 72.7% واهتمام الأهالي أكثر بالتعليم كاحتياجات أساسية لدعم التعليم).

2) الاحتياجات في مجال الصحة: يتوافر الصرف الصحي ومياه الشرب بنسب أكثر من 90%، لكن جودة الخدمة ضعيفة.، كما تتوافر الخدمات الطبية في المستشفيات العامة بنسبة 50.4% وهي نسبة ضئيلة خاصة مع زيادة نسبة الفقر في المجتمع المصري.

3 الاحتياجات في مجال الخدمات: يحتاج المبحوثين إلى الخدمات الاقتصادية

66.8بنسبة، والخدمات الصحية 66.6%، والخدمات التعليية 63%..الخ.
– المشكلات الاقتصادية التي يعاني منها أفراد العينة: تأتي مشكلة عدم وجود فرص عمل بنسبة 79.5% على قمة المشكلات، تتبعها مشكلتي ضعف الدخل ومشكلة الحد الأدنى والحد الأقصى بنسبة 63.5%.
– المشكلات الاجتماعية: تأتي مشكلة الدروس الخصوصية في المرتبة الأولى بنسبة 98.04%، وهو ما يتفق مع ما يراه "أحمد زايد" من أن توجهات "النظام" قبل الثورة أدت إلى هدر فرص0 الاستثمار الحقيقي في الجانب البشري، مما ترتب عليه تدهور التعليم والصحة...فقد وصل التدهور في التعليم إلى الحد الذي أصبح فيه الناس يتولون تعليم أولادهم في منازلهم عبر (الدروس الخصوصية)وأصبحت سياسته تقوم على "التدبير" لا "التطوير"[105].
– ثم مشكلة نقص الوعي الصحي والثقافي بنسبة 79.7%.
– المشكلات البيئية والصحية: تأتي مشكلة كثرة القمامة واهمال الناس لنظافة الشوارع بنسبة 94.8%، ثم مشكلة عدم وجود أمن في الشارع بنسبة 52.37%.
– بالنسبة لمشكلات المجتمع المحلي: تأتي شكلة اهمال المحليات بنسبة 54.0%، ومشكلة المظاهرات وانقسام الناس في المجتمع المصري بنسبة 42.38%.
– بالنسبة لحل المشكلات كان اشتراك أهل المنطقة في حل المشكلات أعلى وسيلة للحل بنسبة 65.1%.
– بالنسبة للمواطنة الفعالة والتنمية المجتمعية: في مجال المشاركة السياسية: من لديهم بطاقة إنتخابية 70.37%، والأعضاء في الأحزاب السياسية 31.9%، وأسباب المشاركة في الانتخابات للتعبير عن الرأي بنسبة 30.37%.
– بالنسبة لحقوق المواطن: كان الحق في الحصول على دخل مناسب وعمل مشاريع أول الحقوق التي نادي الناس بالحصول عليها بنسبة 49.42%.
– بالنسبة لواجبات المواطن: تأتي خدمة البلد وحل المشكلات واتقان العمل والتعليم في المركز 33.87%.
– وعن وسائل تحاشي المشكلات مستقبلاً، كان توفير فرص عمل هو الاختيار الأول بنسبة 81.5%، ثم المشاركة الشعبية بين الأهالي في حل المشكلات بنسبة 61.2%.
– أما المشروعات التي يمكن أن تحسن أوضاع المواطن، فكانت: إقامة المشروعات الصغيرة بنسبة 21.12%.، وهنا نجد أن إقامة المشروعات وتوفير فرص عمل يعد أهم وسائل تحسين أوضاع المواطن وتحاشي المشكلات مستقبلاً.

التوصيات "مستقبل المواطنة":

- "الاستفادة من الأخطاء السابقة"؛ "السياسية والاقتصادية والاجتماعية...الخ"، وتجاوزها في مرحلة بناء مصر الجديدة، بما يحقق مصالح جميع المواطنين.
- "توطين المواطنة"، الذي يبدأ من مراحل الطفولة الأولي، ما يؤكد ضرورة الاهتمام بمراحل الإعداد الأولي "للمواطن المصري"، والاهتام بتنشئته على قيم المواطنة.
- "تفعيل القوانين"، و عدم تجاوزها، حتي يشعر الجميع أنه لا تمييز علي أساس جنس أو دين.، ما يجعل الجميع يلجأ لمؤسسات الدولة عند وجود أي مشكلة.
- "العدل و المساواة" بين جميع المصريين؛ ريفيين وحضريين، جنوبيين وشماليين، نساء ورجال، مسلمين وأقباط وذلك بتمثيلهم في "تولي مراكز صنع القرار" والحكم في مصر، بالتركيز علي أهل الكفاءة وليس أهل الثقة.
- "تبني مشاريع تنموية وطنية"، تجمع "المصريين"، بكل فئاتهم لتنمية مصر، ومواجهة الأعداء المحيطين جغرافيا، وهم كثر.
- "نشر الثقافة السياسية"؛ حتي لا يسيطر فصيل دون آخر علي الساحة تاركاً الباقين مستبعدين، من أقباط أو امرأة ....الخ.، حيث أنه لا ينبغي البناء علي الفترة الحالية، التي نتجت عن "فترات طويلة من الكبت"، سيتطور "العقل الجمعي" بمساعدة هذه الثقافة السياسية، للتأثير مستقبلاً.
- "صنع الدستور الحاكم"؛ لابد أن يمثل في لجنته التأسيسية كل فئات المجتمع المصري، لأنه يحكم العلاقة بين المواطنين والدولة من جهة و المواطنين وبعضهم البعض من جهة أخري.

الهوامش

1 طارق عبد الرءوف عامر، المواطنة والتربية الوطنية، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، ص 8.

2 من خلال تواجد الباحثة في مؤسسة المرأة بإمبابة للمشاركة في بعض الأنشطة الثقافية فيها، وهو ما سمح لها بالتعرف على عدد كبير من المبحوثين ولقاءهم مرات كثيره، وهو ما ساعدها على إجراء البحث الميداني.

3 Roy Georg and Philip Giddings, "Citizenship, Rights and the Ombudsman" : in Richard Bellamy and Alex Warleigh (Eds), Citizenship and Governance in the European Union, London, Continuum, 2001, p 73.

4 أحمد زايد، المواطنة و المسئولية الاجتماعية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية و الجنائية "المؤتمر الحادي عشر"؛ المسئولية الاجتماعية و المواطنة- 2009.

5 أنظر:

- معجم اللغة العربية: المعجم الوجيز، القاهرة، 1990، ص 674.

- أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكي بن منظور، لسان العرب، المجلد الثالث عشر، بيروت، دار صادر، 1994، ص45.

- ابن منظور، لسان العرب، دار صادر للطبع والنشر، بيروت، ط1، ج 15، 2000م، ص 239.

6 ثامر كامل محمد، دور المنظومة التعليمية في تنمية قيم المواطنة والتفوق العلمي، الحضارية «دراسات مستقبلية»، 17-11-2008.

7 رسمي عبد الملك رستم، دور الإدارة المدرسية في تفعيل التربية المدنية في مرحلة التعليم قبل الجامعي في مصر، المركز القومي للبحوث التربوية و التنمية، القاهرة، 2001، ص 92.

8 إبراهيم كرم، "مفاهيم المواطنة في كتب الصف الرابع الابتدائي التعليم العام دولة الكويت: دراسة تحليلية"، مجلة كلية التربية بالزقازيق، ع 48- سبتمبر 2004م، ص 147.

99 إسماعيل صبري عبد الله، وليم سليمان قلادة، محمد سليم العوا، المركز القبطي للدراسات الإجتماعية، 1998، ص56- 57.

10 أوتفريد هوفه، مواطن الاقتصاد- مواطن الدولة- المواطن العالمي:(الأخلاق السياسية في عصر العولمة)، ترجمة عبد الحميد مرزوق، المشروع القومي للترجمة، العدد 1594، القاهرة، 2010، ص 126.

11 إسماعيل صبري عبد الله، وليم سليمان قلادة، محمد سليم العوا، المركز القبطي للدراسات الإجتماعية، 1998، ص5.

12 عماد صيام، المواطنة، الموسوعة السياسية للشباب، نهضة مصر، القاهرة، 2007، ص ص 9- 14.

13 المرجع نفسه، 13.

14 هبة رءوف عزت، المواطنة: محاولة لاستكشاف مساحات المعنى ...ومعنى المساحات. http://www.ccps-egypt.com/ArabicMod/HourIssue.aspx?hiid=43

15 محمد عاطف غيث: قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1995م، ص 56.

16 V. Robert a. Dahl, -on Democracy, yale university1999. p82.

17 وليم سليمان قلادة، مبدأ المواطنة، المركز القبطي للدراسات الاجتماعية، سلسلة المواطنة، مايو، 1999، ص 11.

18 C. Richard Bailey Wilkins, Teaching Values and Citizenship Education Across The Curriculum, ed, Kogan page, London& starling, 2000, P14.

19 جورج إسحاق: قضية التعليم المصري، الأمانة العامة للمدارس الكاثوليكية، القاهرة، 2003، ص 99.
20 خالد الحروب، مبدأ المواطنة في الفكر القومي العربي: من "الفرد القومي" إلي "الفرد المواطن"، في: مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية اللقاء السنوي العاشر"26-8-2000" ندوة "المواطنة و الديمقراطية في البلاد العربية"، نقلا عن:
قسطنطين زريق، "الأعمال الكاملة العامة للدكتور قسطنطين زريق، المجلد الثاني، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية و مؤسسة عبد الحميد شومان.
21 خالد الحروب، مبدأ المواطنة في الفكر القومي العربي: مرجع سابق.
22 إبراهيم مصطفي، وأحمد الزيات، وحامد عبد القادر، ومحمد النجار، "المعجم الوسيط"، تحقيق مجمع اللغة العربية، باب الثاء- http://b.m93b.com
23 ميشيل مان، موسوعة العلوم الاجتماعية، ترجمة عادل مختار الهواري و سعد عبد العزيز مصلوع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1999، ص 606.
24 كرين برنتون، دراسة تحليلية للثورات، ترجمة عبد العزيز فهمي- مراجعة محمد أنيس، دار الكتب الوثائقية- القاهرة، 2011، ص 3.
25 احمد مجدي حجازي، الثورة المصرية...علامة حضارية فارقة، مجلة الديمقراطية، ابريل 2011، ص 38.
26 أحمد زايد، أركيولوجيا الثورة وإعادة البعث للطبقة الوسطى، مجلة الديمقراطية، السنة 11 - العدد 42 – مؤسسة الأهرام - ابريل – 2011، ص 21.
27 أنظر:
- أحمد مجدي حجازي، الثورة المصرية، ..... ص ص 38-39.
- السيد الحسيني، علم الاجتماع السياسي، المفاهيم والقضايا، دار المعارف، القاهرة، ط3، 1984، ص ص 394-396، 401.
28 لمزيد من التفاصيل عن دور الدولة في التنمية في العالم الثالث، أنظر:
- أحمد زايد، الدولة: ين نظريات التحديث والتبعية، نهضة مصر، القاهرة، 2008، 197-235.
19 ميشيل مان، موسوعة العلوم الاجتماعية، مرجع سابق، ص 679
20 وفقاً لتقرير التنمية 1997، سهير لطفي وآخرون، الأسرة المعيشية والإنفاق الإجتماعى: (الواقع والتطلعات)، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، برنامج الأمم المتحدة الانمائى، معهد التخطيط القومي، القاهرة، 2000، ص 2
31 جون فريدمان، التمكين: سياسة التنمية البديلة، ترجمة و تقديم ريع وهبة، المشروع القومي للترجمة: المركز القومي للترجمة، ع 1648، القاهرة، 2010، ص 34.
32 علي ليلة، دور المنظمات الأهلية في مكافحة الفقر، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، القاهرة، 2002، ص 85-88.
33 أنتوني جيدنز، الطريق الثالث: تجديد الديمقراطية الاجتماعية، ترجمة أحمد زايد، محمد محيي الدين، مراجعة محمد الجوهري، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2010، ص 65.
34 حازم الببلاوي، دور الدولة في الاقتصاد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1999، ص 171.
35 جون فريدمان، التمكين: سياسة التنمية البديلة، مرجع سابق، ص ص 39-42.
36 أوتفريد هوفه، مواطن الاقتصاد- مواطن الدولة- المواطن العالمي، مرجع سابق، ص 116.
37 ظهرت الدولة القومية، في أوربا نتيجة معاهدة "وستفاليا" عام 1648م، لتنهي حربا دينية استمرت مائة عام، ما أرّخ لضمان حقوق "المواطنين"، وضمان عدم التدخل في شئون الدولة.

38 حازم الببلاوي، دور الدولة في الاقتصاد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1999، ص 173.
39 جان جاك روسو، العقد الاجتماعي، عادل زعيتر، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2012، مقدمة المترجم: ص 15.
40 جان جاك روسو، العقد الاجتماعي، مرجع سابق ص ص 60- 61.
41 المرجع نفسه: ص ص 42- 44.
42 المرجع نفسه: ص 62.
43 المرجع نفسه: ص ص 94-95.
44 المرجع نفسه: ص ص 125-126.
45 جان جاك روسو، العقد الاجتماعي، مرجع سابق ص ص 137-138..
46 أنظر: - ميشيل مان، موسوعة العلوم الاجتماعية، مرجع سابق، ص 110-111.
- طارق عبد الرءوف عامر، المواطنة والتربية الوطنية، .....ص 12.
47 محمد عابد الجابري:" العولمة: نظام وإيديولوجيا"، في كتاب:" العرب وتحديات الهيمنة والعولمة" منشورات المجلس القومي للثقافة العربية،الكتاب الثقافي السنوي، المؤسسة العربية للنشر والابداع- البيضاء1997، ص15.
48 جون فريدمان، التمكين: سياسة التنمية البديلة، مرجع سابق، ص 12.
49 خالد السفياني، في: روبرت مايرو، مبدأ المواطنة في الدول العربية مناقشة عامة، في: "المواطنة و الديمقراطية في البلدان العربية"، مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية، 29/حزيران/2001. www.arabsfordemocracy.org.
50 لمزيد من التفاصيل عن البطالة في العالم، أنظر:
- جيرمي ريفكن، نهاية عهد الوظيفة: انحسار قوة العمل العالمية و بزوغ حقبة ما بعد السوق، مركز الإمارات للدراسات و البحوث، أبو ظبي، 2000.
51 Robert Merton, Social Theory and Social Structure, The Free Press, Glencoe, 1963, p. 153.
52 تقرير التنمية البشرية، 2004، ص 127.
53 جلال أمين، كشف الأقنعة عن نظريات التنمية الاقتصادية، دار الشروق، القاهرة، 2007م،ص 33-37.
54 فولفجانج ساكس، قاموس التنمية: دليل إلي المعرفة باعتبارها قوة، ترجمة أحمد محمود، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2009، ص ص 35- 36.
55 شعبان الطاهر الأسود، علم الاجتماع السياسي قضايا العنف السياسي والثورة، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة،2003، ص50.
56 عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، الجزء الأول .1979، ص 871.
57 ميشيل مان، موسوعة العلوم الاجتماعية، مرجع سابق، ص 606-607.
58 إسماعيل علي سعد ، مبادئ علم السياسة دراسة في العلاقة بين علم السياسة والسياسة الاجتماعية .القاهرة : دار المعرفة الجامعية ،ط1، 2004.ص 251.
59 شعبان الطاهر الأسود ، المرجع السابق .ص 51.
60 جورج ليفيبر، عصر الثورة الفرنسية، ترجمة جلال يحيي، دار الكتب الوثائقية، القاهرة 2011، ص 144- 146.

61 ماجدة رفاعة، "الخطاب اليساري"، المؤتمر السنوي السابع عشر للبحوث السياسية: المواطنة المصرية و مستقبل الديمقراطية، مركز البحوث و الدراسات السياسية، جامعة القاهرة، 21-23 ديسمبر 2005، القاهرة، ص ص 111-112.
62 هيثم مناع، "الحقوق و المواطنة في التاريخ و الثقافة العربية الإسلامية مع تقديم من التاريخ البشري"، ملتقى المرأة للدراسات و التدريب، تعز- اليمن، مارس 2008، ص 25
63 جان جاك روسو، العقد الاجتماعي، مرجع سابق ص ص 139-140.
64 خالد الحروب، مبدأ المواطنة في الفكر القومي العربي: مرجع سابق، نقلا عن: حال الأمة العربية: المؤتمر القومي العربي التاسع "1999"، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص 528-529.
65 جون فريدمان، التمكين: سياسة التنمية البديلة، مرجع سابق، ص 10.
66 Poverty and corruption, Transparency international: The global coalition against Corruption, Working Paper, 2008, P2.- http://www.civicus.org/new/media/Poverty-Corruption-March-2008.pdf.
42 الجهاز المركزي للتعبئة العامة و الإحصاء- اليوم العالمي للعمل، 1 مايو، 2010م http://www.capmas.gov.eg/news.aspx?lang=1&nid=296
43 انتخابات مصر 2010م، لا تليق باسم مصر، 30-نوفمبر- 2010م. http://www.islamstory.com
69 أحمد مجدي حجازي، الثورة المصرية...، مرجع سابق، ص 44.
44 الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء: تفشي الانتحار بين الشباب المصري.-http://www.teb-badil.com/forum/index.php?showtopic=6748
71 السيد يسين، رؤية عربية لحوار الثقافات، في: الديمقراطية و حوار الثقافات: تحليل للأزمة و تفكيك للخطاب، مكتبة الأسرة، الهيئة العالمة للكتاب، القاهرة، 2007،ص 41-44.
72 وفقا لإحصاءات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.
73 ملحوظة مجموع النسب لا يساوي 100%، لأنه يُسمح بأكثر من اختيار.
74 العينة المرجعية هنا عددها 553، بنسبة 90.5% -وليس العينة الإجمالية التي يبلغ عددها 611 مفردة للبحث- وهم من تتوافر لهم خدمة الصرف الصحي.
75 مجموع النسب لا يساوي 100% ، لأنه يُسمح بأكثر من إجابة.
76 مجموع النسب لا يساوي 100% ، لأنه يُسمح بأكثر من إجابة.
77 أحمد مجدي حجازي، الثورة المصرية...علامة حضارية فارقة، مرجع سابق، ص 42.
78 مجموع النسب لا يساوي 100% لأنه يُسمح بأكثر من إجابة.
79 مجموع النسب لا يساوي 100% لأنه يُسمح بأكثر من إجابة.
80 خالد كاظم أبو دوح، نحو سوسيولوجيا جديدة لفهم ثورة المصريين، مجلة الديمقراطية، السنة الحادية عشرة، العدد 42، أبريل 2011، ص 50
81 صلاح هاشم، التنمية و الجريمة المعولمة: سياسات الإفقار و الهدم الخلاق، الهيئة العامة لقصور الثقافة، ص 66-67.
82 أنتوني جيدنز، الطريق الثالث: تجديد الديمقراطية الاجتماعية، ترجمة أحمد زايد، محمد محيي الدين، مراجعة محمد الجوهري، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2010، ص ص 21-22.
83 جون فريدمان، التمكين: سياسة التنمية البديلة، مرجع سابق.
84 خالد كاظم، مرجع سابق، ص 53.
85 أحمد زايد، أركيولوجيا الثورة، مرجع سابق، ص 23.
86 مجموع النسب لا يساوي 100% لأنه يُسمح بأكثر من إجابة.

87 مجموع النسب لا يساوي 100% لأنه يُسمح بأكثر من إجابة.
88 أحمد مجدي حجازي، الثورة المصرية...، مرجع سابق، ص 42.
89 النسبة المئوية لا تساوي 100%، لوجود أكثر من اختيار للمبحوثين.
90 وليد رشاد، من التعبئة الإفتراضية إلى الثورة، مجلة الديمقراطية، أبريل 2011، ص 76.
91 أماني قنديل، المشاركة السياسية الحزبية لدي عينة من أعضاء الجماعات المهنية، المجلة الاجتماعية القومية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية و الجنائية، ع 1، يناير 1992.
92 سامية عياد عطا، المشاركة السياسية للأقباط في المجتمع المصري، مرجع سابق.
93 سامية عياد، مرجع سابق، ص 277.
94 وليم سليمان قلادة، الأقباط من الذمية إلي المواطنة؛ مصر في القرن الواحد والعشرين الآمال والتحديات، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 1996.
95 أحمد مجدي حجازي، الثورة المصرية علامة فارقة، مجلة "الديمقراطية" – العدد 42: أبريل-2011، ص 34.
96 خالد كاظم أبو دوح، مرجع سابق، ص 51.
97 مجموع نسبة الاجابات لا يساوي 100% لأن الاسئلة مفتوحة وتشمل أكثر من اجابة.
98 سامية عياد عطا، المشاركة السياسية للأقباط في المجتمع المصري، مرجع سابق، ص 35.
99 كمال محمد كمال، فقر المواطنة أو مواطنة الفقر، مجلة المستقل العربي، ع 392- أكتوبر، 2011م.
100 أحمد زايد، المواطنة و المسئولية الاجتماعية، مرجع سابق.
101 مجموع نسبة الاجابات لا يساوي 100% لأن الاسئلة مفتوحة وتشمل أكثر من اجابة.
102 Nick Clough, Education for Citizenship: Ideas into Action, Florence: Rutledge, 2002, p 12.
103 Gallstone William, Liberal Virtues and the Formation o Civic Character: in Mary Ann Glyndon and David Blankenhoa (Ed), seedbeds o Virtues: Sources of Competence, Character, and Citizenship in American Society, Lanham, MD: Rowman& Littlefield, 1995, p 48.
104 أحمد زايد، أركيولوجيا الثورة وإعادة البعث للطبقة الوسطى، مرجع سابق، ص 22.
105 أحمد زايد، أركيولوجيا الثورة، مرجع سابق، ص 23.